جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences

البرامج الاجتماعية المناسبة للفئات الواقعة تحت الخطورة

د. صالح بن رميح الرميح

٢٠٠٥

البرامج الاجتماعية المناسبة للفئات الواقعة تحت الخطورة

د. صالح بن رميح الرميح

٦ . البرامج الاجتماعية المناسبة للفئات الواقعة تحت الخطورة

٦ . ١ موضوع البحث وأهميته

إن الجريمة قديمة قدم الإنسان، كما أن العقوبة أيضاً قديمة ومرتبطة بها منذ أمد بعيد. وهذا التلازم بين الجريمة والعقاب، أمر منطقي لأن الجريمة سلوك محظور، يتقرر له جزاء جنائي، فحيث يتحقق السلوك المحظور، لا بد أن يترتب عليه آثار عقابية مختلفة منها توقيع الجزاء الجنائي (Penalty) وتعتبر العقوبه أقدم الجزاءات التي تُتبع في وقتنا المعاصر. فقد كان الغرض من العقوبة في بداية عهدها، وإلى ما قبل الثورة الصناعية والثورة الفرنسية، يتمثل في الانتقام أو الثأر من الجاني، وهذا الانتقام كان في بدايته فردياً ثم تطور إلى انتقام جماعي.

من الناحية الاجتماعية تُعد الجريمة ظاهرة اجتماعية (Social phenomenon)، إذ ليس هناك مجتمع خال من الجرائم، بل قد أرجع البعض الجريمة إلى المجتمع نفسه، أي أن المجتمع هو الذي يُعد محضناً لبعض الأفعال الخارجة على الشرع أو القانون. وعلى هذا الأساس عدّ المجتمع العقوبات (بأنواعها المختلفة ومراتبها المتعددة) ضرورة لاستمرارية الأمن في الحياة الاجتماعية، إذ دون العقوبة، يختل الأمن وتضيع قُدسية النظم الاجتماعية، وتصير هدفاً لانتهاك حقوق الأفراد والتعدي عليهم وإهمالهم، وفي هذا ما يؤدي إلى تعريض المجتمع والحياة الاجتماعية للفوضى والفناء، ويؤيد ذلك ما ورد في الذكر الحكيم من قول الله تعالى في محكم تنزيله فيما يختص بالعقوبة الشرعية: ﴿ **وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُوْلِي الأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ** ﴿١٧٩﴾ ﴾ (سورة البقرة).

ومع تطور المجتمعات تطورت وتعددت الجرائم، وأصبح من أفراد المجتمع أعداد متباينة فيما يقومون به من جنايات مختلفة، يصل بعضها إلى مواقف الخطورة الإجرامية. ومن حيث إن هؤلاء الأفراد ينتمون إلى المجتمع، ويؤثرون فيه، فقد أصبح دور المجتمع ليس مقصوراً على العقاب والردع، بل إن وقاية المجتمع من شرورهم وانحرافاتهم يتم من خلال علاجهم وتعديل سلوكهم عبر البرامج الاجتماعية الإصلاحية والتأهيلية المختلفة للمعرضين للخطورة الإجرامية في المجتمع، وكذلك لنزلاء الدور والمؤسسات الإصلاحية العقابية، وبهدف أن يتم تعديل سلوكهم ليعودوا للمجتمع عناصر صالحة وفاعلة، ويُعرف ذلك بالتدابير الاحترازية (Preventive regulations) نتيجة لذلك أبرزت المجتمعات، أهمية الإصلاح والتأهيل وإصدار النظم التوجيهية للعناية والرعاية بالمعرضين للخطورة الإجرامية في المجتمع بصفة عامة، وبنزلاء الدور والمؤسسات الإصلاحية العقابية بصفة خاصة، مع الاهتمام بتدريبهم وتأهيلهم وإصلاحهم.

وتشكل شريحة الأحداث والشباب أكثر الفئات العمرية نسبةً في مجتمعاتنا العربية، ففي المملكة العربية السعودية بلغ عددالناشئة والشباب من الذكور في الفئات العمرية بين (١٥ و ٢٩ سنة) عام ١٤١٦هـ (١,٦٠٤,٣٤٩)نسمة، حيث بلغت النسبة (١٣٪) من إجمالي السكان، ومرجع ذلك إلى أن قضاء واستغلال وقت الفراغ بين الأحداث والشباب في مجتمعاتنا العربية، تتم غالباً بشكل حر، وبعيداً عن عمليات الرقابة والمراقبة والإشراف والتوجيه من قبل الأسر ومؤسسات التنشئة الاجتماعية، حيث لا يعرف الأحداث والشباب كيفية الاستفادة من أوقات الفراغ بطريقة إيجابية. ونتيجة لهذه الظاهرة السلبية يبتعد الأحداث والشباب عن المشاركة في ممارسة الأنشطة المفيدة والمنظمة والموجهة، نتيجة لقصور التوعية بأهمية

المشاركة في الأنشطة والأهداف المرجوة من ورائها، وأهميتها في بناء شخصياتهم وسلوكهم القويم. لذلك ينبغي أن تتعاون مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة مثل (المسجد، وسائل الإعلام، الأندية الثقافية ومراكز الشباب . . . وغيرها) مع الأسرة عن طريق وضع برامج اجتماعية متنوعة تهدف إلى جذب الناشئة والشباب نحو أنشطة البرامج التي تستثمر الطاقات الخاصة بالأحداث والشباب، وبهدف التوجيه الصحيح حتى يكونوا قوى منتجة في بناء وتنمية الوطن، بدلاً من اضطراب واختلال نظم الحياة الاجتماعية. والواقع أن عبء هذه القضية القائمة على توجيه ورعاية الأحداث والشباب نحو استغلال أوقات الفراغ بالترويح والترفيه البناء، يُعد من مهام المتخصصين في الرعاية الاجتماعية ومن مسؤوليات مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة، والمسجد، ووسائل الإعلام . . . وغيرها من الوسائط الاجتماعية.

هذا ويعد توفير أنواع من البرامج والأنشطة الاجتماعية المختلفة والمتنوعة بالفئات المعرضة للخطورة الإجرامية بالمجتمع كالأحداث والشباب والمنحرفين والمجرمين في الدور والمؤسسات الإصلاحية، ضرورة احترازية لحماية المجتمع من الجريمة والسلوك الانحرافي، إذ إن هذه البرامج تقوم على مساعدة الأحداث والشباب على تنمية قدراتهم، مع تحقيق علاقات مُرضية ومستويات ملائمة من الحياة في إطار احتياجات وإمكانيات المجتمع. بل إن العائد بالنسبة للموقوفين من السجناء يعمل على مساعدتهم على التكيف مع الحياة داخل المؤسسات العقابية الإصلاحية، وتوجيههم في حل مشاكلهم وبخاصة مشاكلهم العائلية عند خروجهم إلى الحياة الاجتماعية بعد استيفاء مقررات العقوبات، إضافة إلى تأهيلهم وإعدادهم إلى المجتمع كمواطنين نافعين. ويتم ذلك عبر برامج الرعاية الاجتماعية

اللاحقة (القبلية والبعدية)، التي تسعى إلى التأكيد على ضرورة تنمية الروابط الأسرية والاجتماعية بين نزلاء الدور أو المؤسسات الإصلاحية وأسرهم، وخلق أنظمة مرنة ومعقولة للغاية لتسهيل هذا الجانب، حيث إن تدهور العلاقة بين النزيل وأسرته أو فتورها ينجم عنه ردود أفعال سالبة، تعمق الإحباطات وتعرقل فرص تعديل السلوك، خاصة عندما تتم الرعاية اللاحقة لهم، بعد الإفراج عنهم ومد يد المساعدة لهم من أجل توافقهم وتكيفهم مع المجتمع .

وعادة ما يكون لدى الأحداث و الشباب بشكل عام، وكذلك نزلاء الدور والمؤسسات العقابية بشكل خاص، من الفراغ ما يحتاجون إلى إشغاله واستثماره بالنافع المفيد. وفي حال عدم وضع برنامج منظم ومتوازن لقضاء أوقات الفراغ، فإن ذلك الفراغ سيعود عليهم بالخسران، لأن النفس إذا لم تشغلها بالطاعة شغلتك بالمعصية. وهنا يأتي دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في المجتمع بالنسبة للأحداث والشباب، وكذلك دور الدور والمؤسسات الإصلاحية في استغلال أوقات الفراغ للنزلاء، إذ يجب أن تُدرك تلك المؤسسات أهمية الوقت وفراغ النزلاء وحساسيته وخطورته إذا لم يتم استثماره في الأعمال النافعة وفق برامج اجتماعية منظمة ومرتبة ومعدة إعداداً جيداً يُشرف عليها ويُنفذها مختصون مؤهلون.

وتهدف البرامج الاجتماعية إلى التهذيب الخلقي، عبر غرس وتنمية القيم الأخلاقية السامية في نفوس المتلقين، وإقناعهم بها إلى الحد الذي يجعلهم يسلكون السلوك الاجتماعي القويم. وتهتم البرامج الاجتماعية في الغالب بكل أفراد المجتمع لمساعدتهم على الوقاية من المشكلات التي قد تعترضهم في مجالات الحياة، كما تهتم بشكل خاص بالأفراد والجماعات المعرضين أكثر من غيرهم للمخاطر والمشكلات، أي أنها تسعى إلى مخاطبة العقل وحمايته من الإفساد والانحراف.

وفي هذا السياق فإن الجهات الرسمية وغير الرسمية، المعنية بعمليات التنشئة الاجتماعية في المجتمع، وبخاصة القائمون على الدور والمؤسسات الإصلاحية، تقوم بتصميم وتنفيذ البرامج المختلفة المتنوعة، التي تهدف إلى إعداد الفرد وتأهيله اجتماعياً ونفسياً ليصبح عضواً فاعلاً ونافعاً في المجتمع، حيث تتفاوت نتائج هذه البرامج إيجاباً وسلباً من مجتمع إلى آخر حسب ثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده، إضافة إلى أثر المستوى الحضاري والاقتصادي، ودرجة الوعي التي يتمتع بها المجتمع . وعلى جانب آخر فإن طبيعة البرامج والظروف الطبيعية والاجتماعية والنفسية التي تحيط بها، ودرجة تأهيل وكفاءة القائمين والمنفذين لتلك البرامج، لها الأثر الأكبر في مستوى نجاح البرامج، وما تؤديه من تعديل لسلوك المتلقين لها. يتضح أثر ذلك من أن ثمار مثل هذه البرامج في المجتمعات الأكثر تقدماً، تكون أفضل منها في المجتمعات النامية والمتخلفة، وهذا ما يبرر أهمية البحث في الموضوع قيد الدراسة، حيث إن توجيه المزيد من الجهود لرعاية المعرضين للخطورة، يضمن بناء جيل سوي منتج يُسهم في رقي المجتمع وتطوره، ويجنب المجتمع المزيد من إنشاء الدور والمؤسسات الإصلاحية التي ينتهي إليها مآل المعرضين للخطورة في حال إهمال رعايتهم، أو عندما تكون جهود هذه الرعاية والعناية بمستوى أقل من الدرجة المطلوبة.

٦ . ٢ أهداف البحث

يهدف البحث القائم إلى :

١ـ تحديد أهمية البرامج الاجتماعية في مؤسسات التنشئة الاجتماعية (المسجد، وسائل الإعلام، الأندية الثقافية ومراكز الشباب) لمواجهة انحرافات واضطرابات الفئات الواقعة تحت الخطورة .

٢ـ تحديد أهمية البرامج الاجتماعية في الدور والمؤسسات الإصلاحية العقابية، وبرامج الرعاية اللاحقة .

٣ـ تحديد مهام ومسئوليات الاختصاصيين الاجتماعيين من موقع أهمية تلك البرامج وتطويرها .

٤ ـ رفع مستوى الوعي الاجتماعي بين الأحداث والشباب ، بأهمية تلك البرامج وأهدافها والعائد من وراء اكتسابها .

٦ . ٣ مفاهيم البحث

يحتوي هذا البحث على ثلاثة مفاهيم رئيسة هي البرامج الاجتماعية، الدار أو المؤسسة الإصلاحية، ومجتمع الخطورة الإجرامية.

٦ . ٣ . ١ البرامج الاجتماعية (Social Programs)

البرنامج هو ذلك المفهوم أو المدرك أو الفكرة المجردة الذي يحتوي على أوجه النشاط المختلفة والعلاقات والتفاعلات والخبرات للفرد والجماعة، التي توضع بمعرفة الجماعة وبمساعدة الاختصاصي لمقابلة حاجاتهم وإشباع رغباتهم (علام ، ١٩٩٠ : ١٥ـ١٦). والبرامج هي مجموعة الأعمال والأنشطة التي تضعها المؤسسة وتخططها لتلائم حاجات الجماعة ووظيفة المؤسسة وأهدافها لتكون وسيلتها في تنشئتهم (السوداني، ١٩٩٧ : ١٥١) .

وتعرف (Tripodil, 1983,p 10 .) البرامج الاجتماعية ، بأنها تلك البرامج التي تهدف إلى تطوير الأفراد والجماعات، وذلك من خلال تقديم خدمات صحية، تعليمية، تثقيفية، اقتصادية . . . وغيرها)، وتختلف

البرامج الاجتماعية عن بعضها البعض من حيث الأهداف، والحجم، ودرجة التنظيم، والمدة الزمنية المحددة للتنفيذ .

٦ . ٣ . ٢ الدار أو المؤسسة الإصلاحية (Reformation Establishments):

هي كيان مادي وبناء اجتماعي يسعى إلى العناية بفئة الأحداث أو المسجونين من الكبار، وإلى العمل نحو الحد من السلوك الانحرافي الضار بالمجتمع (السويدي، ١٤١٢).

٦ . ٣ . ٣ مجتمع الخطورة الإجرامية

ويقصد به جماعات محددة داخل المجتمع الكبير ترتفع في حالتها الخطورة الاجرامية أكثر من المعتاد واحتمال تورطهم في المسالك الإجرامية آعلى منه عند سائر الجماعات الأخرى في المجتمع، وذلك في ضوء عدد من المؤشرات المتوافره و المهيئه لذلك قبل وجود تاريخ سابق للأسرة في مجال الجريمة (أي وجود أنموذج أو أكثر في هذه الأسرة)، وايضاً التفكك الأسري واختلال الانضباط فيها وضعف أساليب التنشئة الاجتماعية أوعدم اتساقها وضعف الوازع الديني ، والظروف الاقتصادية غير المواتية (ربيع وآخرون، ١٩٩٥).

ويعرف الباحث مجتمع الخطورة الإجرامية بنوعين :

١ـ مجتمع الناشئة والشباب :

يعد مجتمع الناشئة و الشباب أكثر الجماعات عرضة للخطورة الإجرامية في المجتمع وذلك بسبب التغيرات الحضارية والاجتماعية والاقتصادية والاتصال الثقافي . . . . وغيرها . ولذا فإن استخدام وسائط

التنشئة الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية في توصيل المعلومات والمعارف العلمية الدقيقة ، والخبرات والتجارب ، والتوعية المباشرة وغير المباشرة، وكذلك انماط السلوك المنحرف وعواقب هذا السلوك على الفرد والمجتمع ، وما يتعرض له الفرد من نتائج إذا ما ارتكب هذا السلوك . ويرى الباحث أن وضع وتحديد برامج وأنشطة اجتماعية مخططة ، والعمل على تنفيذ هذه البرامج والأنشطه المخططة بواسطة وسائط التنشئة الاجتماعية الرسمية (وسائل الإعلام) وغير الرسمية (المسجد، والنوادي الثقافية ومراكز الشباب والناشئة) هي بدورها تساهم في الوقاية من الجريمة .

٢ ـ مجتمع نزلاء الدور والمؤسسات الإصلاحية العقابية :

وهم نزلاء الدور الاجتماعية والمؤسسات الإصلاحية العقابية، وتقوم فلسفة هذه الدور والمؤسسات على احتمالية عودتهم إلى ارتكاب الجريمة مرة أخرى ، ولذا فإن تنفيذ عقوبة سلب الحرية يجب أن تنفذ عليهم شريطة أن يقترن تنفيذ العقوبة بتأهيلهم اجتماعياً ، دينياً ومهنيا عبر مجموعة من البرامج المتنوعة والمتعددة كالبرامج الاجتماعية التي يجب أن تتوافق مع ميولهم ورغباتهم واستعداداتهم ، عبر برامج الرعاية القبلية والرعاية البعدية (اللاحقة) .

الإطار النظري للبحث :

وفي هذا الجزء سوف يستعرض الباحث الانحرافات السلوكية وإفساد العقل، وكذلك النسق القيمي للمجتمع والبرامج الإصلاحية كإطار نظري للبحث .

٦ . ٤ . ١ الانحرافات السلوكية وإفساد العقل

اتفقت المصالح الضرورية في جميع الشرائع السماوية على مراعاة الحقوق والواجبات بين أفراد المجتمعات، باعتبارها أساساً تقوم عليها حياة الناس الدينية والدنيوية، ويتوقف على اتباعها استمرارية وجودهم النافع في الدنيا ونجاتهم في الآخرة. بينما إذا فقدت هذه المصالح الضرورية، اختل نظام الحياة وفسدت مصالح الناس وعمت الفوضى وتعرض وجودهم للخطر والدمار والضياع والانهيار. ومن حيث مجالات المصالح الضرورية للناس، فإنها تنحصر ـ وفق الشرع الحنيف ـ في مصالح تتصل بالدين، والعقل، والنفس، والعرض، والمال، وقد جاءت الشريعة الإسلامية الخالدة لحفظ هذه المصالح الأساسية، وترتبت مقاصد الشريعة الأساسية نحو المجاهدة لحفظ:

ـ الدين.

ـ النفس.

ـ العقل.

ـ النسب أو العرض أو النسل.

ـ المال.

واتفقت جميع الشرائع، على مراعاة هذه الأصول الأساسية، والمصالح الضرورية للناس أجمعين بحفظ العقل من الإفساد (الحميد، ١٤١٨هـ). ومن ثم يهمنا في هذه الدراسة حفظ العقل من الإفساد.

ويهتم الباحث في دراسته بحفظ العقل من الإفساد، إذ إن العقل منحة الله لبني أدم، وقد ميز الله تعالى البشر من سائر المخلوقات بنعمة العقل،

فقد خلق الله تعالى الإنسان في أحسن تقويم، إذ منحه العقل الراجح، واللسان الناطق، وأناط به مسؤولية الخلافة في الأرض . ومن فساد العقل، الانحرافات السلوكية عند تعاطي المخدرات أوشرب المسكرات حيث تذهب العقل، الذي هو مناط الحكمة والتوجيه السليم للسلوك القويم. وإذا فقد الإنسان عقله نتيجة للمفسدات المادية (مخدرات، مسكرات . . . إلخ) أو المفسدات المعنوية (انحرافات سلوكية، أو عقدية . . . إلخ)، وابتعد عن دينه وعصى أمر ربه وغفل عن طاعة الله ورسوله ، فإن مآله اتباع الهوى، وارتكاب الفواحش ما ظهر منها وما بطن، والموبقات، ونشر الفساد في أسرته ومجتمعه، وأهلك الأخضر واليابس، فبئس المصير مصيره، وليته يكون الضحية في ذلك بل إن أضراره تعم على من حوله فلا تبقي ولا تذر في بعض الأحوال (منصور ، ١٤١٣) .

وفساد العقل يؤثر سلبياً في مقاصد الشريعة التالية التي يحفزنا الشرع الحنيف على صونها وحفظها : الدين ، النفس، العرض ، المال ، والعقل.

والمفسدات المادية والمعنوية بكل أنواعها ومسبباتها تدخل في إفساد وإتلاف العقل ، وإهدار المال، والبعد عن الدين وإهمال النفس وقتلها قال تعالى : ﴿ . . . **وَلا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿٢٩﴾** ﴾ (سورة النساء) وهتك الأعراض والعياذ بالله . والإسلامَ عندماَ أمرنا بعدم الاعتداء على النفس وبالمحافظة عليها، إنما يهدف إلى قيام مجتمع آمن، بكل ما تعني الكلمة من معنى، فعلى سبيل المثال، وعند استقراء الإحصائيات لمتعاطي ومدمني المخدرات ، يتبين أن هؤلاء الأفراد لسبب البعد عن الهدى الإسلامي وعدم اتباع المنهج الرباني، قاموا بارتكاب المعاصي والآثام، وبئس ما يسلكون، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي القدير (الحميد، ١٤١٨هـ) .

والجريمة لا تتم إلا عند اضطراب النشاط العقلي عند الإنسان، فهي نتاج عقل منحرف مضطرب، والانحراف معاييره معروفة في الأديان كلها وإن اختلفت في التفاصيل. فالعقل المنحرف لا يكون إلا نتيجة مرض نفسي، اختلت فيه معايير الاتزان العقلي والسيطرة على النفس، فصارت ترى ما لا يراه الأسوياء، وتميل إلى ما لا يقبله بل يلفظه المجتمع. وقد يكون مرجع ذلك نتيجة حقد أو حسد، أو أطماع مالية، رغبة، في تحقيق ما لم يتحقق بالجهود المشروعة. وقد يكون نتيجة أطماع سياسية . . . إلخ.

وبالمقابل نجد أن العقل السليم يؤدي إلى الإيمان بالله، وبما شرعه قال الله تعالى: ﴿ **الذين آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ** ﴿٨٢﴾ ﴾ (سورة الأنعام). والعَقل السليم يؤدي إلى احترام النفس، فلا ينحرف المرء في سلوكه، بما يدفعه إلى تدنيس للذمة أو العرض، ونتاج ذلك كسب احترام الآخرين. لهذا فإن الانحرافات السلوكية لا تتم إلا بسبب الفساد العقلي والبعد عن الاستقامة. واستقامة العقل هي أن يبتعد المرء عن جميع ما يؤدي إلى الانحراف. والأديان السماوية كلها تخاطب العقل، وتحث على الابتعاد عن مواطن الشبهات، فقد أجمعت الشرائع السماوية على تحريم الخمر، أو التصاق المرأة الأجنبية برجل أجنبي، أو دين يحل دم الآخرين أو مالهم إلا ما حرفه الخارجون على الأديان (البدر، ٢٠٠٢).

وعندما تسعى المجتمعات إلى الوقاية والاحتراز من الجريمة، فإنه من الأهمية اتخاذ التدابير على المستوى الفردي والجماعي.

وفيما يتعلق بالمستوى الفردي، يحتاج الأمر إلى علاج وتأهيل الأفراد الذين يقعون في براثن الجريمة علاجاً صحياً ونفسياً واجتماعياً، ورعايتهم وتأهيلهم للعودة إلى الحياة السوية.

وفيما يتعلق بالمستوى الجماعي، فإنه من الأهمية بمكان اتخاذ التدابير الوقائية بكافة وسائلها، والتي تحول بين الأفراد في المجتمع وبين الوقوع في براثن الانحراف والجريمة.

والوقاية ـ من الناحية النفسية والاجتماعية ـ دائماً خير من العلاج، وتحتاج الوقاية والعلاج والتأهيل إلى عمل جماعي، إلى إستراتيجية تضم كافة الجهات والمؤسسات ذات الصلة بمكافحة الجريمة، من رجال الأمن ومن العاملين في الخدمات الصحية والتربوية والإعلام والأخصائيين والأطباء النفسيين والاختصاصيين الاجتماعيين وغيرهم .

من هذا فإن مشكلة الجريمة لا تحل إلا من خلال سياسة وقائية عامة (PreventiveStrategg) عندما تكرس لها كافة الجهود والطاقات والتمويل اللازم، وعندما يتم التحول من النظرة إلى نظام العقوبات والمحاكم والسجون الذي يتمثل في الحل الأساسي لمواجهة الجريمة، إلى التحول نحو رؤية الوقاية من الجريمة على أنها الحل الأساسي في مواجهة الجريمة، ومع هذا التحول لا بد أن يتحول التمويل، على غرار المثل القائل «درهم وقاية خير من قنطار علاج». ولذا يجب وضع خطط وقائية مدروسة تشمل كافة المستويات: الأسرة، ومؤسسات المجتمع، والفرد في تفاعله مع الجماعة خلال مراحل عمره المختلفة (الشايجي، ٢٠٠١: ٥) .

هذا وتعد مشكلة الإدمان والتعاطي للمخدرات تدميراً للوجود البشري، بدءاً بالمدمن من الناحية النفسية والفسيولوجية وانتهاءً بالناحية الاجتماعية بجميع أبعادها ، والإدمان هو إفساد للعقل الإنساني والوجود البشري معاً، أي الرغبة في إفناء الذات الإنسانية وإفساد عقلها عن طريق تعطيل الدور الفاعل الإنساني بالمفسدات (المخدرات) .

ولإعادة تأهيل المدمنين والمتعاطين من المخدرات والمسكرات، وكذلك الجانحين والمنحرفين، فقد تم إعداد وتصميم العديد من البرامج والأنشطة والخطط التي تساهم في إصلاحهم وتأهيلهم، ومن هذه الأنشطة البرامج الاجتماعية المختلفة المتنوعة، والمتوافقة مع نوع السلوك الانحرافي، وتدعيم النسق القيمي.

٦ . ٤ . ٢ النسق القيمي للمجتمع والبرامج الاجتماعية

النسق القيمي (Value system) يمثل أنموذجاً يتم من خلاله تنظيم القيم في المجتمع، حيث تتميز القيم الفردية (Individual values) فيه، بالارتباط المتبادل ما يجعلها متشابكة ومتداخلة. . . ولكن في شكل متكامل. فالقيمة من الناحية الاصطلاحية هي تصور واضح أو ضمني، يميز الفرد أو الجماعة ويحدد ما هو مرغوب فيه، بحيث يسمح لنا بالاختيار من بين الأساليب المتغيرة للسلوك، والوسائل، والأهداف الخاصة بالفعل. (عبده، ١٩٩٥). وتؤثر القيم في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بل وتعمل العوامل الإيجابية على دفعها للأمام، وهي جزء من التغير الاجتماعي. فالقيم تعد من الحقائق الأساسية في البناء الاجتماعي، وتحدد الاتجاهات الأخلاقية والجمالية و المعرفية. ويرى «بارسونز» (Parsons) أن القيم هي تصورات توضيحية لتوجيه السلوك في الموقف، وهي تحدد أحكام القبول والرفض، وتنبع من التجربة الاجتماعية، وتتوحد بها الشخصية ويستوعبها الفرد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية.

ومع التحولات والتغيرات الاجتماعية (Social changes) التي تعرضت لها المجتمعات والتبدل الواضح في المعايير المرجعية لأفرادها وظهور كثير من القيم الجديدة، وما تعرض له الأفراد وبخاصةً الشباب من

الكثير من المتناقضات التي لا تتميز بالسهولة في مجابهتها، كان التحول والتغير ضرورياً في محاولة التوافق مع الحاضر والاستعداد للمستقبل. وفي ظل ذلك ظهر كثير من القيم السلبية داخل المجتمع وأخذت مكانها مع القيم الإيجابية، كما ظهر كثير من الممارسات غير السوية بين الأفراد.

وإذا كانت هذه الممارسات غير السوية والقيم السلبية، قد ظهرت داخل المجتمع بصفة عامة، فإنها توجد أيضاً بدرجة أو بأخرى بين فئات المعرضين للخطورة في المجتمع أو بين نزلاء الدور والمؤسسات العقابية، بل إن مخاطرها قد تكون أكثر حدة. ونتيجة لما يعيش فيه نزلاء الدور والمؤسسات العقابية من ظروف اجتماعية ونفسية غير طبيعية، تقلل من مناعتهم في التمسك بالقيم الإيجابية، خاصة إذا ساد المناخ الاجتماعي(Social atmosphere) جو من عدم الاهتمام واللامبالاة بهذه الفئة من المجتمع. سواء تم ذلك في أماكن دراستهم أو عملهم أو داخل أسرهم أو داخل الدور والمؤسسات العقابية المختلفة.

وتعتمد الأسس الإسلامية للنسق القيمي للوقاية من الجريمة على تربية النفوس، وتنشئة الأجيال، وإيقاظ الضمائر والتمثل بالأخلاق الفاضلة، ما يحض على ترك المعاصي وستر الجرائم دون إعلانها، وفتح باب التوبة أمام التائبين.

والوقاية من الجريمة أصبحت اليوم الوسيلة التي أثبتت فعاليتها في كثير من المجتمعات في ميدان الحد من تفاقم الجريمة، وارتفاع معدلاتها، وبخاصة بين فئات الأحداث والشباب، وهو ما يزيدها أهميه وصلاحية في هذا الميدان، وذلك بفضل استخدام واعتماد برامج وتقنيات علمية ميدانية (طالب، ٢٠٠١ : ١٩٣)، ومن هذه البرامج، البرامج الاجتماعية.

وتتمثل البرامج الاجتماعية (Social programs) في كونها العملية التي عن طريقها يتمكن الأختصاصي من أن يؤثر في حياة الأفراد، حيث يوجه ويرشد بوعي وإدراك كل عمليات التفاعل ما يؤدي إلى نضج الأفراد ونمو شخصياتهم، ويجد الأفراد من خلال التفاعل والنشاط الجمعي فرصاً لإشباع رغباتهم وتحقيق احتياجاتهم في ضوء قيم المجتمع وأهدافه. لذلك تعمل هذه البرامج على توافر مناخ اجتماعي مناسب للأعضاء يمكنهم من تحقيق ذواتهم، واحترامها، حيث يميل البعض من الناشئة والشباب إلى التقليل من تقديراتهم لذواتهم، ومن ثم تتعاظم الأهمية التي تقوم بها البرامج الاجتماعية في حياة هؤلاء وتبرز ضرورة التدخل للعمل على تدعيمها.

وتستند برامج الوقاية في هذا التوجه، إلى فلسفة مؤداها أن الجانح والمجرم وسيىء السلوك يحتاج أكثر من العقاب إلى تعديل سلوكه واتجاهاته وأفكاره قبل الآخرين بل وقبل قيمه وتصوراته هو ذاته. ومن ثم عدت مختلف صور البرامج التي تستهدف تقويم النزيل وإعادة تنشئته وتعديل مساره، من أكثر المداخل قدرة وأجدرها فاعلية لتحقيق عائد تقترن به الأهمية الاجتماعية والفردية في المرتبة الأولى.

ويرى بدوي (١٩٧٧، ٣٣١) أن البرنامج الاجتماعي، يوضح سير العمل الواجب القيام به من أجل تحقيق الأهداف المقصودة، كما أن البرنامج يوفر الأسس الملموسة لإنجاز الأعمال، ويُحدد أنواع النشاط الواجب القيام بها خلال مدة معينة.

كما يؤكد على أن البرنامج - أي برنامج - يتضمن ناحيتين رئيسيتين:

١ - تتمثل الأولى في ترجمة البرنامج إلى المشروعات التي يمكن القيام بها.

٢ - أما الثانية فتتمثل في وضع خطة زمنية لهذه المشروعات.

وبناء عليه يمكن تعريف البرنامج بأنه مجموعة من المعارف والخبرات والأنشطة المترابطة، التي تسعى إلى تحقيق مجموعة محددة من الأهداف، وفق لائحة معينة. أي شيء تؤديه الجماعة لتحقيق أهدافها وإشباع احتياجاتها ورغباتها، بمساعدة متخصص، ومن ثم فإن البرنامج ينظر إليه بأنه الفكرة التي تحتوي على أوجه النشاطات المختلفة والعلاقات والتفاعلات للفرد والجماعة، التي توضع بمعرفة الجماعة، وبمساعدة متخصص لمقابلة احتياجاتهم وإشباع رغباتهم (أحمد، ١٩٩٥ : ٨٢)، كما ينبغي للبرامج عند تنفيذها بأن تكون متوافقة مع قدرات وحاجات المتلقين، وأنها كفيلة بجذب انتباههم ورغباتهم. وأن يوزع المستفيدون من تلك البرامج بشكل مدروس، حيث يوجد تكافؤ بين هذه المجموعات مراعين في ذلك التمايز في السن، المستوى الثقافي . . . إلخ.

كما يرى «محمد شمس الدين أحمد» في كتابه « العمل مع الجماعات في محيط الخدمة الاجتماعية» أن هناك أهدافاً بالإمكان تحقيقها من خلال العمل الجماعي المستمد من مزاولة الأنشطة الجماعية التي حددها في الآتي :

١ ـ التأهيل : أي مساعدة الفرد للعودة إلى الأنماط الإيجابية ويتضمن ذلك مساعدته على مواجهة الصعوبات الانفعالية والعقلية والسلوكية .

٢ ـ الإعداد للحياة : أي إتاحة الفرصة للنمو والتقدم لأولئك الذين يعانون من صعوبات في حياتهم ولم تتح الفرصة لهم لكي يتعلموا وهم صغار.

٣ ـ التنشئة الاجتماعية : أي عملية التطبيع الاجتماعي .

٤ ـ القيم الاجتماعية : ويقصد بذلك غرس وتنمية القيم الاجتماعية في الأفراد، وهي القيم اللازمة للحياة السوية .

إضافة إلى أن جماعات النشاط يمكن أن تؤثر في سلوك الفرد، وأن الخبرة الجماعية تؤثر في تكوين اتجاهات الفرد وأساليب استجاباته للمواقف الاجتماعية المختلفة، كما أن الخبرة الجماعية تساعد على تعديل عادات الفرد وتزويده بالقوى السيكولوجية التي تساعد على التعبير عن مشاعره الإيجابية والسلبية في المواقف الاجتماعية التي يواجهها (آل سعود، ٢٠٠١ : ١١).

ويجمل «الفاروق زكي يونس» (١٩٧٨) في كتابه «الخدمة الاجتماعية والتغير» المبادئ التي يجب مراعاتها في وضع وتصميم البرامج في الآتي :

١ ـ طبيعة الجماعة من حيث مرحلة النمو وخصائص الأفراد والأغراض التي تكونت من أجلها الجماعة وقدرات الأعضاء وخبراتهم السابقة.

٢ ـ التنوع والمرونة في البرامج حتى ترضي الرغبات المختلفة للأعضاء وتشبع الاحتياجات المتغيرة لهم، علاوة على ما في المرونة والتنوع من تشويق وإثارة .

٣ ـ مشاركة أفراد الجماعة في تخطيط البرنامج وتنفيذه .

٤ ـ مراعاة أهداف المؤسسة وإمكاناتها ونظراً لأن الجماعة والمؤسسة يمثلان جزءاً من المجتمع الخارجي فلا بد للجماعة من مراعاة القيم السائدة في هذا المجتمع، ومن اتباع معايير السلوك التي ارتضاها لأفراده، وحبذا لو أمكن الربط بين برنامج الجماعة وبين بعض احتياجات المجتمع الخارجي (الصادي، ١٤١٠ : ١٢٥ـ١٢٧) .

ويمكن القول إن جماعات الأحداث والشباب في المجتمع، وكذلك الأحداث المنحرفين والمجرمين في الدور والمؤسسات الإصلاحية، يحتاجون

إلى إدراك واع من القائمين عليها بأهمية استخدام البرامج كوسيلة لإحداث التفاعلات التي يتدخل المختص الاجتماعي لتوجيهها نحو الاتجاه الإيجابي، واستخدام ذلك في التأثير في اتجاهات الأحداث والشباب والمنحرفين والمجرمين وتعديل أنماطهم السلوكية نحو التوافق مع السلوك الجمعي.

٦ . ٤ . ٣ المؤسسات غير الرسمية والبرامج الاجتماعية

تُعد البيئة الاجتماعية الوسط الرئيسي في ظاهرة الجريمة والسلوك الإجرامي، وكلما أمكن السيطرة على العوامل المساعدة على استمرار هذه الظواهر، كان ذلك معاوناً ومساعداً في العلاج والحد من السلوك الإجرامي. كما أن البيئة الاجتماعية هي الوسط الذي يقدم الحماية والرقابة الخاصة بالحد من انتشار الجريمة والانحراف داخل المجتمع، ولذلك فإن معالجة ظروف البيئة الاجتماعية وتغير الموقف الاجتماعي والفردي يعد من الوسائل الوقائية والاحترازية عند مواجهة مواقف الأضرار الاجتماعية للجريمة والانحراف.

ومن هذه الوسائط الوقائية، مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة (المسجد، وسائل الإعلام، الأندية الثقافية، ومراكز الشباب)، التي تؤكد الدراسات فاعليتها بجانب المؤسسات ذات الأهمية التي تُعد أساسية ولها مردودها الفاعل في التنشئة الاجتماعية وهي الأسرة والمدرسة، وجماعة الرفاق وغير ذلك من المؤسسات الاجتماعية ذات الأثر الفاعل، وذلك بما تقدمه من برامج اجتماعية متنوعة، تعمل على تكوين الاتجاه الإيجابي لدى الأفراد نحو القيم الإيجابية للمجتمع، والتوافق السوي مع السلوك الجمعي.

هذا وتسعى البرامج الاجتماعية إلى تفعيل وتعديل الاتجاه السلبي بالكراهية والنبذ والكف والإحجام والتباعد عن كل سلوك سلبي أو ضار، ونتاج ذلك الاتجاه الدافع وراء تعديل السلوك المنحرف والبعد عن الوقوع فيما يفسد العقل من مسكرات ومخدرات . . . وغيرها. ويعمل هذا الدافع المكتسب في تعديل السلوك على مقاومة كل المغريات التى تعمل على الوقوع في السلوك المنحرف أو الضار للفرد والمجتمع .

وفيما يلي المؤسسات غير الرسمية التي من خلال البرامج الاجتماعية، تعمل على تعديل الانحرافات السلوكية بين الشباب و الأحداث .

المسجد والبرامج الاجتماعية الوقائية من الجريمة

إن للقيم الروحية والفضائل الرئيسية (Cardinal virtues) تأثيراً بالغاً في توجيه الإنسان وتربيته تربية متكاملة، لأن الدين لا يقف عند حدود العبارات وإقامة الشعائر الدينية المطلوبة، بل إن الدور الذي يؤثر به في تنشئة الأفراد يعكس آثاره على سلوكياتهم (النجيمي، ٢٠٠١ : ٢٧٣) .

فالمسجد أهم وسيلة وأسلم وأمن مكان، وأفضل موقع عقدي واجتماعي، ينطلق منه العلماء وطلاب العلم لتوجيه الناس، وتعليمهم وتفقيههم، وحل مشاكلهم، ولذا كان المسجد منذ عهد الرسول ﷺ والقرون الفاضلة هو المكان الذي يصدر عنه كل أمر ذي بال يهم المسلمين في دينهم ودنياهم (الحديثي، ٢٠٠١ : ٣٠٧) .

والمسجد لا يقتصر دوره على جانب أداء العبادات والمواعظ والخطب والإرشاد والتوجيه والجانب التعليمي فحسب، بالرغم من أنه ترتكز جهوده الدعوية على الأساس العقدي في العصر الحاضر، فإنه بجانب هذه المسؤوليات يقوم بوظائف أخرى كثيرة من أهمها أيضاً في هذا العصر الوظائف التربوية الاجتماعية في الوقاية من الجريمة والانحراف (الحديثي، ٢٠٠١) .

وترتبط الوظيفة التربوية الاجتماعية بالمسجد، على أساس أن المسجد يُعد من أهم وسائط المجتمع التي يتفاعل معها أفراد المجتمع، ويتأثرون بما يحدث فيها من نشاط وممارسات في سلوكهم وحياتهم اليومية. وبذلك يمثل المسجد مرتكزاً أساسياً له إمكانية الإسهام في الوقاية من الجريمة لتأثيره في نفوس الأفراد وقدرته من خلال وسائله ومضامينه، في إحداث التغيير في السلوكيات والقيم المنحرفة، وغرس المعتقدات الدينية والمُثل الأخلاقية العليا، في نفوس الأفراد، ما يحول بينهم وبين الوقوع في الجريمة (النجيمي، ٢٠٠١ : ٢٧٣).

وقد أوضحت دراسة الزيد (١٤١٤ : ٣٦) أن المسجد يعمل اليوم كجهاز إنذار مبكر ينذر المجتمع بشرور قد تستفحل وأخطار قد تُهدد المجتمع في حال استمرارها. فالكثير من الخطباء بحكم ارتباطهم القوي بحياة المجتمع، يستطيعون الكشف مبكراً عن أي انحراف عقدي أو فكري مخالف، أو ظواهر سلبية، ولذا فإن خطباء المسجد اليوم يقفون على المنابر لحراسة المجتمع من أي فساد عقدي أو خُلقي أو اجتماعي. كما يرى الخزيم (١٩١٩ : ٤١) أن للمسجد دوراً كبيراً في الإصلاح بين الخصوم، وحسن التوسط بينهم لرأب الصدع، وحل المشاكل، وفصل النزاع، وتطييب القلوب، وكذلك التقاضي فيه جائز والشفاعة فيه إلى أصحاب الحق وقبولها من غير معصية فالمسجد محكمة شرعية، ودار قضاء.

وأما الآن ومع تدرج الزمن والظروف المحلية والعالمية المعاصرة وتغير أساليب الحياة فقد تحول الكثير من وظائف المسجد إلى مؤسسات وهيئات ودوائر أخرى . . . ولا يعني ذلك أن المسجد انتهت رسالته أو لم يعد له دوره وتأثيره، بل مازال دوره العقدي والتوجيهي قائماً.

إن الفراغ من العوامل الأساسية التي تؤدي غالباً إلى انحراف الناشئة والشباب، ولذا من الأهميه بمكان عمل برامج اجتماعية تساهم في ربط الشباب بالدروس الشرعية، التي تقام في المساجد من تلاوة للقرآن الكريم، واستذكار لسنة رسول الله ﷺ والقراءة في كتب العلم والاستماع للمواعظ التي تقام في المساجد، وخطب الجمعة وذلك لشغل أوقات الشباب عن الفراغ الذي يتحكم في حياة كثير منهم (النجيمي، ٢٠٠١ : ٢٩٥) .

ومن أبرز البرامج الاجتماعية في تفعيل دور المسجد ما يلي :

١ ـ أن صلاة الجماعة تتيح للفرد فرصة التعرف على جيرانه، وعلي كثير من الأفراد الآخرين ممن يسكنون في نفس الحي، وهذا يساعد على تفاعله مع الآخرين ما يحقق أسلوب الضبط الاجتماعي (Social Control) والوقاية من الشعور بالعزلة والوحدة (Segregation) .

٢ ـ كما يمكن أن يقوم الإمام بتفقد أبناء الحي ومعرفة أحوالهم المعيشية والاقتصادية، والتنسيق مع الجهات المختصة من الجمعيات الخيرية والمؤسسات الحكومية التي تقدم مساعدات مالية للأسر المحتاجة .

٣ ـ تقوية العلاقات بين أبناء الحي ما يخُفف الشعور بالغربة والعزلة الاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات الحضرية (الحديثي ، ٢٠٠١ : ٣١٩) .

٤ ـ المساهمة في الإصلاح بين الخصوم، وحُسن التوسط بينهم لرأب الصدع، وحل المشكلات، وفصل النزاع وتطييب القلوب، وجبر الخواطر، وكذلك التقاضي فيما هو جائز والشفاعة فيه إلى صاحب الحق وقبولها من غير معصية (الحديثي، ٢٠٠١ : ٣٢٦) .

٥ ـ تنمية الوازع الديني والخُلقي في النفس، وفي علاقات الأفراد وحياتهم، لأن الإنسان مخلوق لعبادة الله وهي الغاية من خلقه قال الله تعالى ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَ لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ ﴾ (سورة الذاريات) .

٦ ـ بيان المذاهب والأفكار المنحرفة الفاسدة والتيارات الهدامة، التي تستهدف العقول والمعتقدات الدينية الراسخة في المجتمع، وكذلك المساهمة في الوقاية من الجريمة، إن المناسبات الدينية التي تقام في المساجد كصلاة الجماعة لها دور في التوعية من أخطار المخدرات والمسكرات وغيرها من الجرائم (النجيمي، ٢٠٠١ : ٣٠١ـ٣٠٢) .

والواقع أن المسجد في صورته المثالية، يُعد من أفضل الأماكن التي يمكن أن تسهم في تحقيق تلك الوظائف إذا أعدت إعداداً جيداً وزودت بكوادر مؤهلة، تقوم على تنويع البرامج والمضامين الخاصة برسالة المسجد بتنوع المُخاطب بها، وأن تكون بأسلوب بسيط يتناسب مع السن والعلم والثقافة حتى تتقبلها العقول وترسخ في النفوس . وكما أن المسجد مكان للصلاة فهو كذلك مكان للتعليم والخطابة والوعظ والمحاضرات والأنشطة الاجتماعية . والأنشطة الاجتماعية تعد من الأنشطة المهمة التي توظف من أجل تنمية المهارات الاجتماعية الإيجابية لدى الشباب، وتساعدهم في تكوين علاقات سليمة بينهم كالرحلات، الزيارات، المعسكرات، الخدمة العامة، خدمة البيئة، المناسبات الدينية .

وسائل الإعلام والبرامج الاجتماعية الوقائية من الجريمة

إن وسائل الإعلام (Media) أصبحت أدوات للتحول والتغيير الاجتماعي، وذلك بما لديها من التأثير ما لا يقاس به تأثير غيرها من الوسائل حتى إنها وصفت بأنها القوة الرابعة أو السلطة الرابعة تعبيراً عن درجة

تأثيرها. وما دامت وسائل الإعلام لها هذا التأثير، فإن من مصلحة الوطن والمواطن بل من حقهما على تلك الوسائل أن تستخدم في مجالات الإصلاح والتأهيل والبناء.

فالتلفاز ذو التأثير الأكبر يستطيع أن يكون مدرسة مدركة لدورها، بحيث تكون حواراته ومسلسلاته وإعلاناته، ـ بما لديها من تقنيات ـ أسلوباً لبيان خطر الانحراف الخُلقي وأسبابه، ومسبباته، وسبل الوقاية منه، مع تبيان ما يجره هذا الانحراف على المجتمع من ويلات وخراب، ويستطيع التلفزيون أن يبين خطر المخدرات ومدى هدمها للأعصاب والأخلاق وقضائها على الدخل. ويستطيع التلفاز من خلال وظائفه المتعددة أن يتبنى تراث الأمة، ليشرحه ويبسطه لجميع أفراد المجتمع من أجل أن يقتنعوا به فيدافعوا عنه، ليكون لهم حصناً من الوقوع في المهالك.

والإذاعة لها خصائص يمكن استغلالها في نشر الوعي لدى أفراد المجتمع حول الأمن من جميع نواحيه وجوانبه، إذا ما استغلت تقنيات البث الإذاعي من أجل شرح الأخطار التي تهدد الفرد والمجتمع، وكيفية تلافيها قبل وقوعها، أو كيفية الخروج من وطأتها بعد وقوعها. ولأن الإذاعة لا تحدها حدود، فإن إمكانية تأثيرها في التحصين الذاتي كبيرة.

والصحافة تعد وسيلة طبيعة يمكن أخذها وتحريكها من مكان لآخر بسهولة ويسر، ولا تمل الانتظار إذا لم يتسع وقت القارئ لقراءتها يوم صدورها. كما يمكن الرجوع إليها مرة، أو مرات أخرى. ولهذا يمكن أن تسهم بقدر كبير في محاربة الفتن، والانحرافات والمخالفات، إذا ما أتيح لها قيادة واعية ومؤمنة بدورها المهم في تنشئة الجيل وتوعيته بما يحيط به،

أو ما يتهدده من الداخل والخارج. ففي الخبر مجال للتوعية والتحصين، ويكون ذلك بنشر أخبار الدمار الذي تحدثه المخدرات، أو الانحرافات الخُلقية، أو عصابات الإجرام. وفي كل الأحوال لابد من تحديد فئات الجماهير لكل وسيلة من الوسائل الإعلامية المشار إليها، ومن ثم صياغة الرسالة الإعلامية الاجتماعية طبقاً لخصائص كل فئة من فئات الجمهور، مع الحرص على عدم إغفال عناصر التشويق، وإثارة الانتباه لكل فئة بما يُناسب سن أفرادها، أو ثقافتهم أو مكانتهم الاجتماعية (البدر، ٢٠٠٢: ٨٨-٩٠). ولتحقيق الغايات الإعلامية الاجتماعية، فإن عليها إعداد برامج اجتماعية تسعى إلى حماية الأخلاق ورعاية السلوك الاجتماعي. وتحصين المجتمع ضد الجريمة بالقيم الأخلاقية والتربوية وكشف حقيقة التيارات الفكرية المشبوهة والأنماط السلوكية المنحرفة وتشمل رعاية الأحدث المنحرفين. ومواجهة الظواهر الاجتماعية التي تنال من التقدم والنمو والازدهار مثل مشكلة البطالة والتسول والتشرد. ومواجهة الجرائم أيضاً التي تهدد المجتمع مثل أعمال الفسق والبغاء. وتبصير الجمهور بأساليب مواجهة مظاهر تلوث البيئة بكافة أشكالها. والحد من إعداد الموارد الطبيعية باختلاف أنواعها.

ويدخل في هذا المجال ترسيخ الوازع الديني (Religious Incentive) (الباعث الديني)، الذي يُعد من أقوى خطوط الدفاع ضد الجريمة، حيث يعمل على تثبيت قيم الفضيلة تحصيناً لأفراد المجتمع من الوقوع في براثن الرذيلة، ويؤكد قيمنا العربية بشأن التعاون والتراحم والتآخي. باعتبارها من سمات المجتمع. كما يمكن في هذا الإطار أيضاً تهيئة تقبل المجتمع للأشخاص الذين اضطرتهم بعض الظروف للانحراف وأمضوا فترة عقوبتهم. حتى لا تُسد أمامهم أبواب الرزق ولا يجدوا سبيلاً للعيش إلا بالعودة لارتكاب الجرائم (ناجي، ٢٠٠٢: ١٢٧-١٢٨).

أن مساهمة رجال الإعلام في تحقيق البرامج الاجتماعية تتم من خلال :

١ ـ التأكد من البرامج الاجتماعية التي تبث القيم السالبةعبر الثقافة الغربية، أو الواردة، التي عند عرضها تحدث تغيراً في القيم الثقافية والاجتماعية بين الناشئة و الشباب .

٢ ـ عمل الندوات الاجتماعية التي تضم علماء الاجتماع والخدمة الاجتماعية، وعلماء الدين، والمربين والأطباء، لتوجيه سلوك الأفراد والناشئة لما فيه خيرهم وصلاح حالهم وخير مجتمعاتهم .

٣ـ اختيار البرامج الاجتماعية الفاعلة لمحاربة الجريمة، وموقف الدين منها .

٤ ـ الاهتمام بالوعي الديني وتوضيح موقف الشريعة الإسلامية من تحريم المسكرات، المخدرات، البغاء، السرقة . . . وغيرها من الجرائم .

لهذا فإن الأفراد في السجون ودور النزلاء في حاجة إلى برامج إعلامية موجهة يقوم على تصميمها أناس متخصصون . هذه البرامج تساعد على تبصير الفرد بذاته، وتعديل سلوكه وتوجيهه مهنياً واجتماعياً ودينياً ليصبح مهيأ للخروج إلى المجتمع الخارجي بشخصية وبعزيمة جديدة تجعله أكثر قدرة ليصبح فرداً صالحاً في مجتمعه منتجاً إيجابياً متعاوناً ومتوافقاً مع السلوك الجمعي .

النوادي الثقافية ومراكز الشباب والبرامج الاجتماعية الوقائية من الجريمة

إن وقت الفراغ قد يتحول إلى نقمة على صاحبه، وعلى المجتمع بأكمله، إذا لم يُحسن الإنسان استغلاله والاستفادة منه بشكل إيجابي . أو إذا أهمله قادة المجتمع ولم يعط حقه من الاهتمام والعناية من حيث التخطيط له ورسم أهدافه البعيدة والقريبة . فالسلوك الضار للمجتمع، أي الانحراف

الاجتماعي، نتيجة طبيعية لسوء استثمار أوقات الفراغ بين الناشئة والشباب.

ويؤكد القيسي (١٩٨٦) أن من المشاكل التي يُواجهها شباب منطقة الخليج، أوقات الفراغ وكيفية تهيئة المناخ المناسب للاستفادة منه، وكذلك عدم الشعور بالمسؤولية.

كما يؤكد زيجهال (Zghal, 1981) أن المشاكل التي تواجه الناشئة والشباب، تكمن في عدم عمل المؤسسات الاجتماعية المتعددة في المجتمع في تناسق وتناغم. فهو يتحدث عن اختلاف اتجاهات المؤسسات الاجتماعية وعدم توجيهها توجيهاً واحداً، وبذلك يختلط الأمر على الناشئة والشباب، ومن ثم تحدث بعض المشاكل الاجتماعية. كما يستفاد من دراسة «اميل دوركايم» عن «الانتحار»، أن من مسببات مشكلة الانتحار في المجتمع هو أن الفرد قد يرتكب الانتحار بسبب تفشي ظاهرة اللامعيارية (Anomi). حيث لا يكون هناك معايير موحدة في المجتمع، ومن ثم لا يستطيع الفرد أن يكيف نفسه مع المعايير الموجودة في المجتمع لعدم اتساقها ووضوحها، وتكون النتيجة أن يقدم على الانتحار«سكوت» (Scott, 1995).

والأساليب البناءة لشغل أوقات الفراغ، تسد ثغرات كثيرة أمام سبل الجريمة والانحراف، ذلك لأن الفراغ بما يحمل من سلبيات، يبعث على القلق والتوتر والاكتئاب في بعض الأحيان، ويقود الناشئة والشباب إلى الانحرافات الاجتماعية والجريمة، لهذا يجب أن نحذر كل الحذر من أن نوادي الشباب، إذا لم تكن تحت رقابة دقيقة وانضباط تام من قبل المسؤولين، فإنها تكون مرتعاً خصباً للانحرافات السلوكية، وحيث يتسم

سلوك المراهقين والشباب بالتناقض تجاه القيم الدينية والاجتماعية وتحدي السلطات الإدارية في النوادي، وحيث تكون النزعة نحو التسلط والعدوانية وعدم الاكتراث بالنظم والقوا عد سمة ظاهرة في حالة غياب التنظيم المتكامل، بل قد يكون هناك التهور والاندفاع وتعاطي المخدرات بعيداً عن رقابة المسؤولين في النوادي، ورقابة الآباء الذين لا يصاحبون أبناءهم إلى النوادي إلا فيما ندر .

ومن حيث يُعاني الشباب من مشاعر الاغتراب (Alienation) وعدم الانتماء بسبب الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المعاصرة، فإنه يمكن مساهمة النوادي الثقافية ومراكز الشباب في البرامج الاجتماعية عن طريق :

أ ـ عرض أفلام تسجيلية عن أضرار تعاطي الخمور والمخدرات، والانحرافات الشبابية .

ب ـ توزيع الكتيبات والنشرات والملصقات لتوضيح أضرار الانحرافات السلوكية على الصحة والبدن والعقل .

ج ـ تنمية الوازع الديني وتشكيل عنصر الإرادة القوية عن طريق التوجيه والنصح والإرشاد والمواقف العملية في الحياة .

د ـ تنظيم برامج شغل أوقات الفراغ وتوجيه عناية خاصة بالبرامج الصيفية والاهتمام بما يجري داخل المعسكرات والمخيمات والرحلات، وتنويع الهوايات بما يُقابل مهارات ورغبات وإشباع حاجات الشباب .

هـ ـ توجيه المدربين والمشرفين في الأندية والاتحادات، لتعريفهم بأضرار المخدرات وخطر تناول المنشطات والمنبهات من أجل التفوق الخادع في المباريات الرياضية وردود الأفعال الناجمة عن الإفراط في التعاطي .

و ـ تقديم المثل الأعلى والقدوة المناسبة أمام الشباب، من خلال القادة في النوادي الثقافية والاجتماعية والرياضية، من أجل تغذية إيجابية ضد مشاعر القلق والتوتر التي يعاني منها الشباب، والتي تدفعهم إلى الانحراف.

ز ـ تحفيز القيادات والرواد بين الشباب من أصحاب القدوة الطيبة في الاحتفالات والمناسبات، وإبراز أهمية الابتعاد وتحاشي صحبة السوء التي تُشجع على الانحراف، واتباع بعض الأنماط السلوكية غير المقبولة اجتماعياً (منصور، ١٤١٢: ٥٠).

ح ـ تساعد الأنشطة الطلابية على اكتشاف العديد من السجايا والأخلاق والطباع التي يحملها الأفراد، إضافة إلى إمكانية اكتشاف إن كان هناك ثمة أمراض أو مشاكل نفسية من خلال مراقبة الأفراد في أثناء ممارستهم للأنشطة والبرامج، إذ غالباً ما يكون الفرد على سجيته ودون تصنع أوتكلف أثناء ممارسته للنشاط.

ط ـ تُعد الأنشطة مجالاً خصباً لتعبير الشباب عن ميولهم، وإشباع حاجاتهم النفسية والاجتماعية، وإذا لم تُشبع بطريقة إيجابية فإنها قد تكون عاملاً من عوامل الانحراف. (السدحان، ٢٠٠١: ٣٨٤ـ٣٨٥).

لهذا فإن ممارسة الأنشطة والبرامج الاجتماعية والعناية بها في النوادي والمراكز الطلابية، والتوسع فيها كماً وكيفاً، وتطوير برامجها بشكل علمي، أصبح حتماً لازماً للعملية التنموية الشاملة للناشئة والشباب، وضرورة لتكامل تحصين الشباب من المخاطر التي تحدق بهم من جميع الجوانب، وبخاصة مع ذلك الانفتاح الإعلامي، ودخول الإنترنت وغيره من الوسائط الإعلامية والتقنية المعاصرة، إضافة إلى كون البرامج الاجتماعية عاملاً منشطاً للشباب ومساعداً على الإعلاء بالغرائز الضارة بالمجتمع وتهذيبها

والسمو بها، هذا وما يؤكد ضرورتها الاجتماعية ـ وبخاصة ما يمارس منها بشكل جماعي ـ كونها تنمي لدى فئة الشباب القيم الاجتماعية كالصدق والتعاون والمسؤولية والشعور بالانتماء إلى المجتمع الواحد، إضافة إلى دعمها للسلوك الإيجابي وتعزيزه في أنفس الناشئة والشباب، ومن ثم فهي تعمل كسياج واق منيع للشباب عن الانحراف والجريمة(السدحان، ٢٠٠١: ٣٩٦).

٦ . ٥ المؤسسات الإصلاحية والبرامج الاجتماعية

إن للسجون أسلوب تعامل مع النزلاء يختلف عن المجتمع المحلي، حيث تدور بين السجناء داخل السجن حياة خفية تمارس بهدوء دون أن تلتفت الأنظار إليها، وحياة العزلة وسط المجتمع لها نمط بنائي خاص، وهذا يدفع السجناء إلى تشكيل ثقافة فرعية خاصة بهم داخل السجن تسودها تقاليد وعادات وأعراف ولغة ومعايير وقيم متميزة تنقل من النزلاء القدامى إلى الجدد كنوع من الخبرة اللازمة للتكيف مع حياة السجن ومواجهتها، أي أن هذه الثقافة تُشجع على تنامي الجريمة والسلوك المنحرف، وبذلك تتعارض مع ثقافة المجتمع الذي ينبذهما، وتؤكد ذلك بعض الدراسات والبحوث (غانم، ١٩٨٥، الشهراني، ١٤١٢، الغامدي، ٢٠٠٠، المسعود، ٢٠٠١)، التي أجريت على الإصلاحيات والسجون، على أنها مكان لنقل الخبرات الإجرامية.

وفي هذا السياق يُؤكد غانم (١٩٨٥ : ٣١١) أن سمات هذه الثقافة الفرعية تتمثل في الانتهازية والعنف والتشكك والريبة وسيطرة القيم المادية والفردية والقلق واللغة الخاصة وتُشجيع الجريمة، والحث على السلوك المنحرف والخضوع، والاستسلام وقبول الواقع كيفما كان والتسليم بالكثير من الأمور المنافية للأخلاقيات .

كـمـا يـؤكـد (Adler,1985, Al-hazmi, 1996) طـالـب، ١٩٩٩ ، آل مضواح، ٢٠٠٠ , (Magil, 2001) . على عدم ملائمة السجن في الحد من الجريمة أو إصلاح المجرمين أو العود للجريمة .

وللتغلب على مساوئ السجون وسلبياتها، فقد نهج القائمون والمهتمون بالسجون في الوقت الحاضر، بالتعامل مع السجون على أنها مؤسسات اجتماعية لها أهداف محددة ووظائف محددة، ولا يمكن اعتبارها بأي حال من الأحوال، مكاناً لعزل المجرمين عن بقية المجتمع، ولا مكاناً لتنفيذ الأحكام العقابية الصادرة عن المحاكم فقط، بل يجب النظر إليها كمؤسسة ومرفق اجتماعي يؤدي وظيفة ومهاماً ضرورية، مثله في ذلك مثل بقية المرافق والمؤسسات الاجتماعية الأخرى، وهذه النظرة ضرورية لنجاح المؤسسات العقابية في مهامها ووظائفها الاجتماعية (طالب، ١٩٩٩) .

لهذا فإن المؤسسات الإصلاحية العقابية، لا تقوم بتأدية وظائفها ومهامها الاجتماعية عن طريق سلب حرية الأفراد، بل تقوم بذلك عن طريق برامج إصلاحية عملية متكاملة، الهدف منها، هو تعديل سلوكيات النزلاء وتهذيبهم وإصلاحهم، وإرجاعهم للمجتمع لأنه مهما طالت أو قصرت مدة الإيداع بالمؤسسات العقابية سوف يخرج منها النزلاء ويعودون للاندماج في الحياة الاجتماعية، وذلك عن طريق برامج تأهيلية إصلاحية احترافية مبنية على أسس علمية (طالب: ١٩٩٩ ، ١٣) .

وللوصول إلى هذه الغاية، فإن القاعدة (٥٩) من قواعد الحد الأدنى لمعاملة المساجين تؤكد : استخدام المؤسسة (يُقصد بها المؤسسة العقابية) جميع الوسائل العلاجية والتربوية والأخلاقية والروحية وغيرها من

المؤثرات وصور المساعدات الملائمة المتاحة، وأن تسعى إلى تطبيقها وفق احتياجات العلاج الفردي للمسجونين .

ولما كانت أساليب المعاملة العقابية مختلفة ومتنوعة، لذلك يتطلب الأمر أن تبدأ مرحلة التنفيذ العقابي بإجراء دراسة شاملة عن حالة المحكوم عليهم، حتى يمكن في ضوء ذلك تصنيفهم واختيار أسلوب المعاملة الذي يتفق مع ظروفهم الخاصة . أما أساليب المعاملة داخل المؤسسة العقابية فتشمل نواحي الرعاية الصحية والاجتماعية، والتعليم والتهذيب والعمل .

إن شخصية العمل الاجتماعي داخل المؤسسات الاجتماعية أو الدور الإصلاحية ترتبط بشخصية الاختصاصي الاجتماعي نفسه، وفي سبيل تحقيق مهمته فإن عمله يتطلب القيام بمهارات ذات طابع تحليلي وأخرى ذات طابع تفاعلي مستخدماً مهارات الدراسة العملية، والدراسة الإدارية وغيرها من الممارسات التي تعتمد جميعها على التطبيق الواقعي لمجموع المعارف والنظريات التي تنتمي إلى عدد كبير من العلم . ولهذا السبب تم تزويد الدور والمؤسسات الإصلاحية الوقائية بالاختصاصيين الاجتماعيين لتقديم خدمات البرامج الاجتماعية المختلفة للنزلاء ومنها :

١ ـ بحث حالة المنحرف أو المجرم بحث استقبال بمجرد دخوله لمعرفة ما إذا كان يعول أسرة أم لا .

٢ ـ إذا كان السجين يعول أسرة تؤخذ المعلومات التي تحتويها الاستمارة المعدة لذلك والتي تبين عدد أفراد الأسرة، وحالة الأسرة المادية، وعنوان السكن، وبالتالي الكتابة لمكتب الضمان الاجتماعي التابعة له منطقة سكن الأسرة من أجل صرف معاش ضمان للأسرة .

٣ ـ فتح ملف لكل سجين بمجرد دخوله السجن ويشمل هذا الملف البيانات الأساسية عن الموقوف أو المسجون، وعن ظروفه العائلية وعلاقته بالآخرين والمشكلات التي يعاني منها.

٤ ـ يقوم الاختصاصي الاجتماعي بمقابلة السجين عند دخوله السجن للتعرف عليه وتكوين العلاقة المهنية مع النزيل، ومعرفة وضع أسرته، وما يحتاج إليه من خدمات خلال فترة سجنه.

٥ ـ متابعة حالة السجين من حيث اندماجه في بيئة السجن مع بقية المسجونين وتكوين علاقات إيجابية معهم.

٦ ـ دراسة حالات أسر المسجونين وتقديم نتائجها إلى الجهات المختلفة كلجان البر أو الضمان الاجتماعي لصرف مساعدات لأسرهم.

٧ ـ الإعداد للندوات الضرورية التي تهتم برعاية المسجونين، والقيام بدراسات وأبحاث على مستوى الفرد والجماعة، ودراسة المشكلات التي تحدث داخل السجن ومن ثم وضع الخطط اللازمة للتعامل معها وفق أسلوب منظم.

٨ ـ تدريب النزلاء على القيام بأعمال ريادية اجتماعية داخل السجن لدفعهم إلى المساهمة في مثل هذه الأعمال ما يساعد على تقليص حجم المشكلات عن طريق تدخل جماعات النشاط الاجتماعي.

٩ ـ يتولى الاختصاصي الاجتماعي تهيئة السجين قبل إطلاق سراحه للحياة الاجتماعية خارج السجن وتهيئة أسرته لاستقباله.

تذليل ما يواجه النزيل من صعوبات وما يعاني من مشاكل سواء كان ذلك مع نفسه أو مع أسرته ومجتمعه أو داخل بيئة السجن كي يثق بنفسه وقدراته ويعتمد على ذاته في حل مشاكله وكذلك تهيئته لتقبل برامج

الإصلاح (المرشدي و البار ، ١٤١٧ : ٣٣) . وتبرز أهمية وفعاليات وقيمة البرامج الإصلاحية الاجتماعية بأن المؤسسات والدور الإصلاحية العقابية بواسطتها تقوم بما يلي :

١ ـ تتحكم في كيفية تنظيم أوقات النزيل .

٢ ـ تتحكم في كيفية نوعية العمل الذي يؤديه النزيل .

٣ ـ تتحكم في كيفية ونوعية غذاء النزيل .

٤ ـ تتحكم في توقيت ، وفي مدة ، وفي نوعية الترويح لدى النزيل .

٥ ـ تتحكم في نوعية وأسلوب« الغذاء الفكري» الذي يسمح له بأخذه (الأدبيات، القراءة ، المطالعة، البرامج الثقافية المختلفة) .

٦ ـ تتحكم في مدى أدائه للشعائر الدينية والالتزام بها .

٧ ـ تتحكم حتى في استعماله للكلمة .

٨ ـ تتحكم في اتصالاته الداخلية والخارجية على حد سواء (طالب، ١٩٩٩م، ١٤) .

أي أنه رغم السلبيات الناتجة عن بقاء النزلاء في تلك الدور والمؤسسات، ورغم السلبيات الأخرى الجانبية، إلا أنها تملك الكثير من الجوانب الإيجابية التي يمكن توظيفها في ميدان إصلاح وتهذيب واسترجاع المدانين والمحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية، وهذا يعود إلى كفاءة البرامج، والمباني، والعاملين، وكذلك الإدارة المشرفة .

ومن أبرز البرامج الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية، مايلي :

٦ . ٥ . ١ برنامج اليوم العائلي لنزلاء السجون

كان أول تطبيق لهذا البرنامج في المملكة العربية السعودية في سجون منطقة الدمام في العام ١٩٩١م، حيث تم تنفيذ وحدات سكنية منفصلة عن

بعضها البعض داخل أسوار السجن بعيدة عن أعين الزائرين والعاملين، حيث يقضي السجين يومه مع أسرته الذي يبدأ من الساعة الثامنة صباحاً حتى السادسة مساءً من أيام الزيارة المطبقة في السجن (السبت، الاثنين، الأربعاء). والهدف من فكرة اليوم العائلي هو تفعيل الاتجاه الإصلاحي في المؤسسات العقابية، وذلك بهدف ربط النزيل بشكل إيجابي بأسرته. والبرنامج يتوخى منه مصلحة السجين ولم شمله بالأسرة لتكون أسرة مترابطة ومتفاعلة. واليوم العائلي مستقى من الخلوة الشرعية، وهو تطوير للخلوة الشرعية، بما يُحقق الغايات الشرعية منها، وبما يُحقق جوانب أخرى منها الارتياح النفسي للنزلاء وتوفير المناخ الاجتماعي الذي يضم جميع أفراد الأسرة في يوم عائلي بهيج تستعيد فيه الأسرة ذكرياتها الجميلة، ويعود إليها الوئام والمحبة والتعاطف، ولكي لا تتباعد من جراء البعد الناتج عن طول الفترة التي يقضيها رب الأسرة في السجن بعيداً عنها.

وتجربة اليوم العائلي تقوم في الأساس، على إتاحة الفرصة للسجين حسن السيرة والسلوك في أن يلتقي بأفراد عائلته داخل وحدة سكنية منفصلة تماماً عن عنابر السجن، وتضم كل وحدة سكنية غرف نوم وصالة ومطبخاً ودورات مياه حيث تجتمع أسرة السجين مع عائلهم أو ابنهم ليقضوا يوماً كاملاً يتجاذبون أطراف الحديث الذي من المتوقع أنه سيترك انعكاسات إيجابية على نفسية النزيل، ويتناولون مجتمعين الوجبات الغذائية ويتشاورون ويتعاونون في كل ما يهم أسرهم بمشاركة فعالة من عائلهم أوابنهم السجين مثله مثل غيره من أبناء عائلته، أضف إلى ذلك مدى عمق الشعور النفسي والارتياح العاطفي العميق الذي يشعر به النزيل عندما يحتضن أولاده وفلذة كبده في تلك اللحظة الإنسانية المعبرة دون حواجز أو عوائق، وهذا ما يزيد من عرى المودة والتآلف على الخير والصلاح،

ويحافظ على تماسك الأسرة وعدم تفككها نتيجة لبعد الزوج عن زوجته وأولاده، ما يكون له مردود إيجابي من حيث استشعارالسجين بالارتياح النفسي عند اجتماعه بزوجته وأولاده. والواقع أنه توجد شروط محددة يجب أن تتوافر في النزيل لكي يستفيد من هذه الميزة وهي :

١ ـ أن يكون متعاوناً مع زملائه وإدارة السجن بما يُحقق الصالح العام.

٢ ـ أداء الفرائض الدينية.

٣ ـ أن يكون له دور فعال داخل العنبر ومواظباً على برامج التدريب وله إسهامات بارزة.

٤ ـ أن يكون محكوماً عليه بمدة لا تقل عن سنة (جريدة الرياض، ٢٠٠١).

وهذا البرنامج يساهم في ربط النزيل اجتماعياً مع أسرته، وأن وجوده مع أفراد أسرته يعطيه ثقة بنفسه، ويعكس صورة طيبة لدى من يلتقي بهم بأنه يسلك طريق الصلاح.

٦ . ٥ . ٢ تنظيم أوقات الفراغ

إن برامج التنفيذ العقابي يجب ألا تغفل تنظيم أوقات فراغ المسجونين نظراً لأهمية ذلك في مجال التهذيب والإصلاح، فكثير من المحكوم عليهم يرجع إجرامهم إلى أنهم لم يحسنوا استغلال وقت فراغهم، فانصرفوا إلى استعمال إمكانياتهم المعطلة خلاله في ارتكاب الجرائم، فإذا دربوا على حسن استغلال الفراغ فإنهم يتفادون بذلك الانسياق لعوامل إجرامية فضلاً عن أن بعض صور الاستغلال المنظم لوقت الفراغ هي في حقيقتها أساليب تهذيب وتأهيل.

٦ . ٥ . ٣ كفالة الصلة بين المحكوم عليه والمجتمع الخارجي

كفالة الصلة بن المحكوم عليه والمجتمع الخارجي تعد مجالاً خصباً لجهود المساعدة الاجتماعية في المؤسسة العقابية، ويقتضي الإبقاء على هذه الصلة جعل أسرته على دراية دائمة بأحواله وتمكينه من العلم بالأحداث العائلية المهمة التي قد تعرض لأفراد أسرته، وذلك توطئة لعودته إلى المجتمع، حيث إن إبعاد المحكوم عليه عن أسرته كثيراً ما يؤثر في حياته النفسية ما يعوق البرامج التي تهدف إلى تأهيله وتقويمه .

لذلك استقرت النظم العقابية الحديثة على توطيد الصلات بين المحكوم عليه والمجتمع الخارجي باعتبار أن ذلك يدخل في أساليب المعاملة ويساهم في تحقيق أغراض التنفيذ العقابي .

وتشمل اتصالات السجين السماح لأفراد أسرته بزيارته والاعتراف له بحق المراسلات، كما تشمل التصريح له بالخروج المؤقت من المؤسسة (ربيع، ١٩٩١ : ٥٦١).

٦ . ٥ . ٤ المساعدة في حل مشاكل المحكوم عليه

تتعدد مشاكل المحكوم عليه، ويكون بعضها سابقاً على دخوله السجن وبعضها الآخر لاحقاً لذلك فمن أهم المشاكل السابقة على دخول السجن تلك المتعلقة بأسرته كوجود خلافات بينه وبين زوجته أو مرضها أو مرض أحد أبنائه . أما المشاكل اللاحقة على دخول السجن فترجع في أغلبها إلى سلب الحرية وما يترتب عليه من آثار نفسية ضارة وما يتبع ذلك من صعوبة التكيف مع الحياة الجديدة .

ويساعد النزيل في حل هذه المشاكل الاختصاصي الاجتماعي، فيتصل

بأسرته ويعاونها في حل مشاكلها ثم يطمئن النزيل بعد ذلك بحلها حتى تهدأ نفسه وتثمر معه أساليب المعاملة المختلفة في تأهيله وتهذيبه(الشاذلي، ٢٠٠٢ : ٢٧٢) .

٦ . ٦ الرعاية اللاحقة والبرامج الاجتماعية الوقائية من الجريمة والانحراف

تختلف مفاهيم الرعاية الاجتماعية اللاحقة، تبعاً لاختلاف المؤسسات أو المجالات التي تأخذ بهذه العملية ضمن برامجها وخططها . فالرعاية اللاحقة في مجال رعاية الأحداث الجانحين تعني مساعدة المفرج عنهم من المؤسسات العقابية بهدف إعادة التوافق المتبادل بينهم وبين مجتمعاتهم والبيئة المباشرة لهم على وجه الخصوص، وذلك كمحاولة لمنع عودتهم إلى ارتكاب أية أفعال مضادة لقيم وقوانين المجتمع، وليمارسوا حياتهم بالشكل الصحيح (السنهوري وآخرون، ١٤٢٠) . أما الرعاية اللاحقة في مجال رعاية النزلاء بالمؤسسات الإصلاحية، فتعني رعاية المفرج عنهم بعد مغادرتهم المؤسسة العقابية، ومد يد المساعدة لهم، من أجل استعادة تكيفهم مع المجتمع من جديد (خليفة، ١٩٩٧ : ٢٣) .

والرعاية اللاحقة هي عملية وقائية مكملة للجهود القبلية في تحقيق رعاية السجين وأسرته من خلال قنوات مختلفة تعين على استكمال تأهيله الشامل دينياً ونفسياً واجتماعياً ومهنياً، وتكيفه مع مختلف البيئات التي يتعامل معها في المجتمع من أجل حفظه من الجريمة ومسبباتها . ومما يجدر التنبيه إليه أن الرعاية اللاحقة ليست عملية اختيارية أو إحساناً، وإنما هي عملية التزام تتحمله الدولة وتفرضه عليها وظيفتها في مكافحة العود إلى الجريمة وترتكز هذه العملية على أساسين هما :

١ ـ استكمال الجهود التأهيلية التي تقتضيها حالة المفرج عنه إذا لم يكن وقت العقوبة قد اتسع لتأهيله .

٢ ـ المحافظة على ثمار الجهود التي بذلت أثناء التنفيذ العقابي مع كفالة العيش الشريف للمفرج عنه حماية له من الالتجاء إلى الجريمة (الشريدة، ٢٠٠١ : ٧٠) .

والرعاية اللاحقة وقائية وعلاجية في نفس الوقت، فهي تعطي الفرصة للمفرج عنهم، في بدء حياة كريمة بعيدة عن مهاوي الرذيلة والانحراف، فهي تعمل على تحويل المنحرف إلى إنسان سوي ليتكيف مع مجتمعه ولا يمثل عبئاً عليه كما تجد حلا للمعرضين للانحراف في العمل بمختلف الوسائل والتدابير على انتشالهم من حافة الهوة التي قد يتردون فيها إذا لم تمتد إليهم الرعاية في الوقت المناسب . والقاعدة رقم (٦٤) من قواعد الحد الأدنى لمعاملة المذنبين (جنيف، ١٩٥٥م) تلقي الضوء على أهمية الرعاية اللاحقة إذ تنص على :

«إن واجب المجتمع لا ينتهي بالإفراج عن المسجون، ولذلك ينبغي قيام هيئات حكومية وخاصة قادرة على مد المسجون المفرج عنه برعاية لاحقة فعالة تهدف إلى تقليل التحامل عليه وإلى تأهيله التأهيل الاجتماعي» (رمضان، ١٩٩٥ : ١٧٤)، (آل سعود، ٢٠٠١ : ٢٣) .

كما أن من عيوب السجن تفكك أسرة السجين في الغالب، وذلك بسبب غياب ولي أمرهم، فعندما يدخل المحكوم عليه السجن، فإن هذا الغياب عن البيت سينعكس على أسرته، وقد تطلب الزوجة الطلاق، ويذهب الأولاد لمصاحبة قرناء السوء، فتفسد أخلاقهم، فالزوجة قد تطلق، والابن قد يذهب مع أولاد السوء، والبنت قد تسلك طريقاً لا يحمد عقباه، وهكذا تتفرق أسرة السجين بسبب افتقارهم لمصدر الرزق ومصدر التربية .

كما يؤكد خليفة (١٩٩٧ : ١٤٩) بأن رعاية أسرة السجين، تعد آلية علاجية، قد تعيد الثقة للسجين في أن مجتمعنا خارج السجن يعنى بأسرته، وأنه لا بد أن يندم على ما اقترفه في حق ذلك المجتمع مما يؤثر في إصلاح سلوكه، حيث يذكر خليفة (١٩٩٧ : ١٥٢) أن (٧٧٪) من أفراد عينة دراسته هم من أولئك الذين تأثرت أسرهم بسبب سلب حرية عائلهم، ومن أبرز المشكلات التي ذكروها: الطلاق وهجر الزوجة لمنزل الزوجية وتشرد الأبناء، وانخفاض مستوى المعيشة . . . إلخ .

وتتصل رعاية أسرة المسجون بدعم استمرار صلته بالمسجون، ومعاونتها في حل مشكلاتها، وتدبير الموارد اللازمة لإعاشتها أو معاونتها عندما تنقطع مواردها بسبب سجن العائل وتوفير المعاشات الشهرية والمساعدات المالية لأسر المسجونين عندما تكون مدة الحكم السالب للحرية كبيرة يترتب عليها انقطاع الدخل الشهري اللازم لإشباع الحاجات المعيشية للأسرة .

وفي هذا المجال ينبغي الاهتمام بأسرة السجين وتوجيهها لمصادر الخدمات المختلفة في المجتمع، وذلك بتوجيهها إلى المؤسسات المهتمة برعاية المسجونين، وبخاصة إذا كان السجين هو عائلها الوحيد، ما يحول بينها وبين الانحراف، وتزول من نفس السجين مشاعر القلق والاضطراب التي قد تسيطر عليه بسبب عجزه عن تدبير أمور أسرته وكفالة عيشها فيتفرغ للاستفادة من فرص العلاج الداخلي بالسجن (رمضان، ١٩٩٥ : ١٧٦) .

إن سلوكيات السجين بعد الإفراج عنه تعتمد إلى حد كبير على طبيعة الرعاية التي قضاها داخل السجن ونوعية المعاملة التي تلقاها . وهنا فالرعاية «القبلية» تشكل أرضية مهمة سلبية أو إيجابية في نجاح وكفاءة برامج الرعاية

« البعدية» اللاحقة وينبغي التأكيد على حقيقة أننا إذا لم نفلح في تأهيل وإصلاح السجين، وهو داخل المؤسسة الإصلاحية، فإن متابعته وتكيفه مع بيئته ـ بعد خروجه ـ تكون أشد صعوبة وبالتالي أكثر إخفاقاً، لأن كلا منهما يؤثر في الآخر ويتأثر به . ولتأكيد هذه المعادلة التفاعلية يؤكد مصطفى (د.ت : ٩٤، في الصادي، ١٤٠٨) بأن البحوث المختلفة والإحصائيات العديدة أثبتت بأن اغلب الجرائم التي يرتكبها العائدون إنما تقع في الأشهر الستة التالية مباشرة للإفراج عنهم . وهذه النتيجة لا تؤكد فقط ضرورة برنامج الرعاية اللاحقة، بل أهمية عدم التواني فيه وتأخيره (الشريدة، ٢٠٠١ : ٦٨).

فالعملية الإصلاحية ينبغي أن تتكامل في ضوء ثلاث عمليات أساسية :

١ ـ الجهود التي تقدم للسجين خلال فترة إيداعه في المؤسسة العقابية من برامج تأهيلية اجتماعية، ونفسية، ومهنية، وتعليمية، واقتصادية .

٢ ـ رعاية أسرة السجين خلال فترة إيداعه في المؤسسة العقابية، وهي رعاية متكاملة من جميع الأوجه، وبخاصة الرعاية الاقتصادية .

٣ ـ الرعاية التي تقدم للسجين بعد الإفراج عنه، وغالباً ما تكون هذه المرحلة عملية يسيرة بشرط تنفيذ العلمية الأولى والثانية بكل دقة وإتقان .

وهذه العلميات الثلاث ينبغي أن تسمى الرعاية اللاحقة، أما النظر إليها على أنها ما يقدم في المرحلة الثالثة فقط، فهذه نظرة جزئية تؤثر سلباً في استقرار المفرج عنه، ولعل هذه النظرة هي إحدى الأسباب لفشل الكثير

من برامج الرعاية التي تقدم للسجناء بعد الإفراج عنهم في وقتنا الحاضر، وتفسر لنا سبب ارتفاع نسبة العودة للجريمة (السدحان، ١٩٩٦ : ٥ ، علي، ١٤١٤ : ١٨) .

وتقوم فلسفة الرعاية اللاحقة على عدة اعتبارات أهمها :

١ ـ أن واجب الدولة في حماية المجتمع لا يقتصر على القبض على المجرمين وتقديمهم للعدالة فقط، بل يمتد إلى إعادة تأهيلهم وإصلاحهم .

٢ ـ أن السلوك البشري، قابل للتعديل متى ما تهيأت الظروف الملائمة .

٣ ـ أن من زلت به القدم (جنح أو أجرم) هو في الأساس مواطن يجب على المجتمع إعادة تأهيله ومساعدته على عدم العود للإجرام .

٤ ـ أن الإشراف والدعم والتأهيل النفسي والاجتماعي والاقتصادي للمفرج عنهم من المؤسسات الاجتماعية الإبداعية أفضل من الرقابة الأمنية في تحقيق أهداف المجتمع ومؤسساته الإبداعية للتوافق الاجتماعي .

٥ ـ من الخطأ أن يمتد عقاب المذنب إلى أسرته .

٦ ـ غياب رب الأسرة أو العائل لها أو القيم عليها يساعد على وجود بيئة قابلة للانحراف .

٧ ـ أن التائب عن الذنب لا ذنب له (الصادي، ١٤٠٨ ، مركز مكافحة الجريمة، ١٩٩٢ ، السدحان، ١٩٩٦ ، خليفة، ١٤١٨ ، الثقفي، ٢٠٠١) .

أن نجاح الرعاية اللاحقة التي تقوم بها المؤسسات الإصلاحية عن طريق المتخصصين المعنيين بالرعاية اللاحقة يعتمد بالدرجة الأولى على مقدرة

وكفاءة أولئك المتخصصين وقدرتهم على مد الجسور ما بين من أخلي سبيلهم من النزلاء والنزيلات والمؤسسات الإصلاحية من جهة، ومن جهة أخرى ما بين النزلاء والنزيلات وبقية مؤسسات المجتمع وعلى وجه الخصوص مؤسسات المجتمع التي لديها أعمال، وفي الوقت نفسه لديها الرغبة والمساعدة في توظيف من تم تأهيلهم عبر البرامج التأهيلية في تلك الدور أو المؤسسات الإصلاحية (آل سعود، ٢٠٠١ : ٢٢) .

هذا وتقدم مؤسسات الرعاية اللاحقة الكثير من البرامج المتمثلة في المساعدات والخدمات لأسر المسجونين والمفرج عنهم ومن مظاهرها :

- تقديم مساعدات مادية وعينية لأسر المسجونين .
- تقديم خدمات تعليمية لأبناء النزيل بإعفائهم من المصروفات الدراسية المقررة .
- تقديم خدمات مهنية كإلحاق زوجة النزيل أو أبنائه بأي عمل .
- توجيه أفراد الأسر حسب كل حالة إلى جهات المساعدة كالمرضى للمستشفيات، والعجزة للمؤسسات التأهيلية . . . إلخ .

وحول هذه الخدمات والمساعدات التي تقدمها مؤسسات الرعاية اللاحقة لأسر المسجونين. يُوصي المؤتمر الدولي الثاني لهيئة الأمم المتحدة (لندن، ١٩٦٠) بضرورة وجوب « أن تتولى الدولة رعاية أسر المسجونين أثناء وجودهم بالسجن، وذلك عن طريق إمدادهم بالمساعدة المالية (رمضان، ١٩٩٥ : ١٧٦) .

- متابعة النزلاء والنزيلات وتذليل الصعوبات أو العقبات التي تعترضهم والمساعدة على تكيفهم مع بيئتهم التي يعيشون فيها ومجتمعهم وكتابة

تقارير عنهم أولاً بأول حتى يندمجوا في المجتمع أعضاء صالحين نافعين ومنتجين (آل سعود، ٢٠٠١ : ٢٢) .

- القيام بالزيارات التتبعية، وهي زيارات دورية منتظمة يقوم بها الاختصاصي الاجتماعي لأسرة النزيل لمعرفة الأوضاع المعيشية للنزيل ونجاحه في حل معضلات التوافق والانتماء للمجتمع من جديد .

٦ . ٧ الخاتمـــة

تنهض المجتمعات والشعوب وتتقدم بسواعد أبنائها، وحتى يتم لها ذلك، فإنه يجب عليها أن تولي مرحلتي الناشئة والشباب اهتماماً خاصاً، على اعتبار أنهم عماد المستقبل ، ورجال الغد ومعقد آماله .

وفي مجتمع كمجتمعنا العربي الخليجي الفتي، تتطلب هذه المرحلة المزيد من الاهتمام والرعاية حيث لا يتجاوز أكثر من نصف السكان السادسة عشرة من العمر كما تشير إلى ذلك الإحصاءات العامة المختلفة للسكان، كما يجب أن تقوم الحكومات بتقديم كافة أشكال الدعم والرعاية والاهتمام، وتسخير كل الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لرعاية الناشئة والشباب، لكونها أكثر الفئات العمرية عرضةً للخطورة الإجرامية في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية المتسارعة، وفي تعرضها لكثير من الإغراءات والمؤثرات المختلفة. وهذه التحولات والتغيرات، نجم عنها في الغالب لدى البعض من الناشئة والشباب حالةً من الاغتراب وضعف الانتماء للنسق القيمي للمجتمع. وقد كشف البحث القائم أهمية بعض وسائط التنشئة الاجتماعية (المسجد، وسائل الإعلام، المراكز والنوادي الثقافية) فيما تقدمه تلك الوسائط عبر برامجها الاجتماعية من دور فعال ووقائي في حماية العقل

من المفسدات المختلفة، وتدعيم النسق القيمي لديهم أي في المحافظة على ما لديهم من مواهب وإمكانيات وقدرات، وكذلك تنمية تلك المواهب والإمكانيات، وإكسابهم اتجاهات ومواقف إيجابية نحو السلوك الجمعي السوي.

وفيما يتعلق بالناشئة والشباب الذين انحرفوا وارتكبوا جرائم يعاقب عليها القانون ، فإنه يتم إنشاء الدور والمؤسسات الإصلاحية والمراكز العلاجية عن طريق وزارات الداخلية، والعمل والشؤون الاجتماعية وغيرها من المؤسسات ذات الصلة التي تعمل على توافر كل مايحتاجه الناشئة و الشباب من رعاية واهتمام وتأهيل ، كما يتم إسناد مسئوولیات رعاية هؤلاء النزلاء إلى العديد من المتخصصين في علم الاجتماع ، والخدمة الاجتماعية وعلم النفس .

كما كشف البحث القائم أهمية البرامج الاجتماعية لنزلاء الدور والمؤسسات الإصلاحية في رفع المستوى الأخلاقي في المجتمع بعد خروجهم من السجن، باعتبارهم مواطنين في المجتمع يؤثرون فيه ويتأثرون به. وباعتبار أهمية تثقيفهم ورفع شعور الكراهية من قلوبهم، وتوجيههم وإرشادهم بأن تلك الدور أو المؤسسات الإصلاحية العقابية ليست انتقاماً منهم بل تسعى إلى إصلاحهم وتهذيبهم.

كما أوضح البحث، أن هدف البرامج الاجتماعية هو الحفاظ على ما لدى السجين من استعدادات وإمكانيات وقدرات بدنية وذهنية، باعتبارها الوسائط اللازمة لتمكينه من الاندماج في المجتمع، عندما يتم الإفراج عنه، وبحيث لا يكفي في الواقع مجرد الحفاظ عليها، بل يجب العمل على تنميتها، وتعويدهم على كيفية مجابهة المواقف الصعبة في الحياة، خاصة وأن الفترة التي تلي فترة التأهيل الاجتماعي(الإفراج) غالباً ما يصاحبها

بعض التوتر النفسي من جانب المفرج عنهم ، (صدمة الإفراج) وما ينتابهم من خشية نظرة المجتمع إليهم . هذا بالإضافة إلى إكسابهم قيم وعادات جديدة كالاعتماد على النفس، والثقة بها ، والتعاون مع الغير، واكتساب اتجاهات إيجابية جديدة نحو العمل والزملاء والرؤساء .

كما أوضح البحث دور البرامج الاجتماعية في إخراج النزلاء في الدور والمؤسسات من عزلتهم عن طريق التواصل مع أسرهم عبر الزيارات المتاحة، كي يتمكنوا من مقابلة أسرهم والاطمئنان عليهم . إضافة إلى ما أوضحه البحث من أهمية برامج الرعاية الاجتماعية البعدية للمفرج عنهم، وأنها تعتمد على برامج الرعاية القبلية في نجاحها .

ويؤكد البحث على أن البرامج الاجتماعية ينبغي أن تكون متوافقة مع قدرات وحاجات المتلقين والسعي إلى جذبهم، وإشباع رغباتهم، كذلك توزيع المستفيدين بشكل مدروس مع مراعاة التمايز في السن والمستوى الثقافي والميول .

وأخيراً ، يعتمد نجاح البرامج الاجتماعية المقدمة عبر وسائل التنشئة الاجتماعية للمجتمع أو برامج الرعاية القبلية والبعدية لنزلاء الدور والمؤسسات الإصلاحية على كفاءة الاختصاصي الاجتماعي، وما يستخدمه من وسائل مختلفة في علاج المشكلات التي تُعرض عليه أو في إدارته وتنفيذه للبرامج .

٦ . ٨ التوصيـات

من خلال ما تم استعراضه ، يوصى الباحث بما يأتي :

١ـ إحلال اختصاصيين اجتماعيين محل غير المتخصصين ممن يحملون مسمى اختصاصي اجتماعي أو يمارسون مهام الاختصاصي الاجتماعي، حيث أن في ذلك استفادة من التخصص وزيادة القدرة على أداء المهام بالشكل الأمثل .

٢ـ تشجيع الناشئة والشباب إلى الانضمام إلى مؤسسات التنشئة الاجتماعية مثل المراكز الثقافية والنوادي والمساجد، ومتابعة وسائل الإعلام الهادفة، وكذلك نزلاء الدور والمؤسسات الإصلاحية على التواصل مع تلك الوسائط وهذا يتطلب بطبيعة الحال تقديم حوافز جيدة تحفزهم على ذلك، مع الحرص على التنظيم والتخطيط العلمي والمهني المدروس لهذه البرامج قبل تنفيذها، بحيث تتناسب مع الحاجات الفردية لهم ومتطلبات المجتمع مع توفير الاحتياجات والتجهيزات والمواصفات اللازمة لذلك .

٣ـ متابعة المفرج عنه، وذلك من أجل مساعدته في التغلب على ما يعترضه من مشكلات أو حاجات حتى لا يصل إلى نقطة من اليأس تؤدي به إلى العودة للجريمة .

٤ـ دعم البرامج الإصلاحية في الدور والمؤسسات الإصلاحية كالبرامج الاجتماعية، لما لها من دور في تعديل سلوك النزلاء بما يتوافق مع ثقافة المجتمع .

٥ـ مد يد العون والمساعدة لأسر النزلاء المحتاجين للعون والمؤازرة ، بما يُحقق هدفاً وقائياً وعلاجياً لكلا الطرفين .

المراجع

المراجـــع

أولاً : المراجع العربية

أحمد، محمد شمس الدين (١٩٩٥). العمليات الأساسية في العمل مع الجماعات. القاهرة : كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان .

آل سعود، سارة بنت محمد (٢٠٠١). البرامج التأهيلية في المؤسسات الإصلاحية: الأنواع، والمعوقات، والحلول. المنعقدة بمدينة الرياض في الفترة (٣٠/ ١٠-١/ ١١). الرياض. الإدارة العامة للسجون.

آل مضواح، مضواح محمد (٢٠٠٠). النتائج المترتبة على عقوبة السجن : دراسة تطبيقية بمدينة أبها. رسالة ماجستير غير منشورة. الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

بدر البدر، حمود عبدالعزيز (٢٠٠٢) «الأمن الوطني ودور وسائل الإعلام في ترسيخه» في كتاب الإعلام الأمني : المشكلات والحلول. الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. ص ص: ٤٧-٩٥.

بدوي، أحمد زكي (١٩٧٧)، معجم مصطلحات التعليم الفني والتدريب. القاهرة: دار الكتاب المصري .

الثقفي، سلطان بن أحمد (٢٠٠١). عرض موجز لدراسة معوقات الرعاية اللاحقة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية الإبداعية : دراسة ميدانية بمدينة الرياض. ندوة الإصلاح والتأهيل في المؤسسات العقابية الإصلاحية. المنعقدة بمدينة الرياض في الفترة من ٣٠/ ١٠-١/ ١١ الرياض: الإدارة العامة للسجون .

جريدة الرياض، (محليات) (٢٠٠١) « تطبيق برنامج اليوم العائلي في سجون المملكة، الجمعة ٢٨/ ٩/ ٢٠٠١، العدد (١٢١٤٩) السنة الثامنة والثلاثون، الرياض.

الحديثي، مساعد إبراهيم (٢٠٠١) « المسجد ودوره الأمني في المجتمع» ندوة المجتمع والأمن المنعقدة بمقر كلية الملك فهد الأمنية بالرياض، للفترة من(٧ـ٩ مايو . ص ص : ٣٠٣ـ٣٤١).

الخزيم، صالح بن ناصر (١٤١٩). المسجد في المجتمع الإسلامي. مجلة دراسات إسلامية. العدد (الثالث). الرياض : مركز البحوث والدراسات الإسلامية، وزارة الشؤون الإسلامية.

خليفة، محروس محمود (١٩٩٧). رعاية المسجونين والمفرج عنهم وأسرهم في المجتمع العربي. الرياض: مركز البحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

ربيع، محمد حسن (١٩٩١)، مبادئ علمي الإجرام والعقاب. دبي : مطابع البيان التجارية.

ربيع، محمد شحاته وآخرون (١٩٩٥)، علم النفس الجنائي. القاهره: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

رمضان، السيد (١٩٩٥) إسهامات الخدمة الاجتماعية في ميدان السجون وأجهزة الرعاية اللاحقة. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

الزيد، زيد عبدالكريم (١٤١٤). وظيفة المسجد في المجتمع : بحث مقدم للملتقى الأول للأئمة والخطباء. الرياض. وزارة الشؤون الإسلامية.

السدحان، عبدالله بن ناصر (١٩٩٦). الرعاية اللاحقة ماهيتها: أصولها في التراث الإسلامي: واقعها في المملكة العربية السعودية: واجبات المسؤولين عنها. الرياض: مكتبة العبيكان.

ـــــــــــــــــ، (٢٠٠١) الأنشطة المدرسية ودورها في وقاية الشباب من الانحراف « ندوة المجتمع والأمن المنعقدة بمقر كلية الملك فهد الأمنية بالرياض، للفترة من ٧-٩ مايو . ص ص: ٣٧١-٤١٠.

السنهوري، عبدالمنعم وآخرون (١٤٢٠). الانحراف الاجتماعي: نظريات وتطبيقات. القاهرة: مطبعة جامعة طنطا الكتاب الجامعي.

السوداني، طالب مهدي (١٩٩٧) « أسس العمل الاجتماعي في المؤسسات الاجتماعية، محاولة لرسم سياسة إصلاح ورعاية سليمة. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد(١٢)، العدد(٢٤)، نوفمبر.

السويدي، محمد (١٤١٢) إدارة برامج المؤسسات الإصلاحية. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

الشاذلي، فتوح عبدالله (٢٠٠٢)، علم العقاب. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.

الشايجي، حميد خليل (٢٠٠١)، العقوبات والتدابير البديلة للسجون. ندوة الإصلاح والتأهيل في المؤسسات العقابية والإصلاحية، المنعقدة في الفترة من ٣٠/ ١٠-١/ ١١/ ٢٠٠١ بمدينة الرياض. الإدارة العامة للسجون.

الشريدة، خالد (٢٠٠١). تكامل التكافل في تنمية وتطوير أساليب الرعاية القبلية والبعدية للمسجونين وأسرهم : قراءة جديدة في ضوء المتغيرات الحديثة. ندوة الإصلاح والتأهيل في المؤسسات العقابية الإصلاحية. المنعقدة بمدينة الرياض في الفترة من ٣٠/ ١٠-١/ ١١. الرياض: الإدارة العامة للسجون.

الشهراني، سعيد سياف (١٤١٢). دراسة عوامل العود للجريمة في سجون منطقة الرياض بالمملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض. جامعة الملك سعود.

الصادي، أحمد فوزي (١٤٠٨). رعاية أسر النزلاء كأسلوب من أساليب الرعاية اللاحقة، (ص ص ٨٧-١٤٣)، في الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم بين النظرية والتطبيق. الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

ـــــــــــــــ، (١٤١٠) «عملية تصميم ووضع برنامج العمل مع جماعات الأحداث الجانحين. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

طالب، أحسن مبارك (١٩٩٩)، (النظم الإدارية الحديثة للمؤسسات العقابية «نماذج دولية وعربية» في ندوة النظم الحديثة في إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية)، الرياض ١٩-٢٠/ ٤ ١٩٩٩م. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

ـــــــــــــــ، (٢٠٠١) الوقاية من الجريمة. بيروت: دار الطليعة.

عبده، بدر الدين كمال (١٩٩٥). الإعاقة في محيط الخدمة الاجتماعية: دارسة في تدعيم النسق القيمي لجماعات المعوقين. الإسكندرية: المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع.

علام، ماجدة كمال (١٩٩٠) « طريقة العمل مع الجماعات، مدخل لتكيف ـ التنمية ـ التقويم والإشراف. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

علي، بدر الدين (١٤١٤)« دور الجهود الدولية وجمعيات رعاية السجناء في تطوير برامج الرعاية اللاحقة« ص ص: ١٣ـ٤٠، في نحو إستراتيجية عربية للعمل الإصلاحي. الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

غانم، عبدالله (١٩٨٥). مجتمع السجن: دراسة أنثروبولوجية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

القيسي، ماهر فاضل (١٩٨٦). الشباب العربي الخليجي، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، العدد (٧). المنامة، البحرين: مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية.

المرشد، علوش، وعلي البار (١٤١٧). الإيضاح لبرامج الرعاية والإصلاح بالسجون. الرياض: الإدارة العامة للسجون.

مركز أبحاث مكافحة الجريمة (١٩٩٢). العود إلى الجريمة: دراسة ميدانية عن ظاهرة اعتياد الإجرام. الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة، وزارة الداخلية.

مسود المسعود، عبدالعزيز عبدالله (١٩٩٩)، ثقافة السجن وعلاقتها بالسلوك المضاد للمجتمع: دراسة مسحية على نزلاء المؤسسة الإصلاحية بالحائر. رسالة ماجستير غير منشورة. الرياض: أكاديمية الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية.

منصور، عبدالمجيد سيد أحمد (١٤١٣) « دور المؤسسات الاجتماعية والدينية والجمعيات الأهلية في الوقاية من الإدمان. ندوة المؤسسات التربوية ودورها في الوقاية من الإدمان. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

ـــــــــــــــــ، (١٩٨٩) « التوجيه والإرشاد الطلابي الجامعي في المجتمع الإسلامي. اللقاء الأول للمشرفين والباحثين الاجتماعيين، (١ يناير). المدينة المنورة: عمادة شؤون الطلاب، الجامعة الإسلامية.

ناجي، إبراهيم (٢٠٠٢)، « دور الإعلام في مكافحة الجريمة والحد منها » في أبحاث ندوة الإعلام الأمني « المشكلات والحلول ». الرياض. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

النجيمي، محمد بن يحيى (٢٠٠١). «المؤسسات الاجتماعية والأمن الاجتماعي: المسجد ودوره الأمني في المجتمع» ندوة المجتمع والأمن المنعقدة بمقر كلية الملك فهد الأمنية بالرياض، للفترة من ٧-٩ مايو . ص ص ٢٧١-٣٠٢.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Alder G. (1985) Correctional (Prison) Psichiatry. In Kaplan H and Sadock, b. (eds.) Comprehensive Textbook of Psychiatry IV Baltimore:

Williams & Wilkins.

Al-hazmi.F. (1996) Alternatives to Prison for Tazir Offences: a Case Ctudy in the Western Region of Saudi Arabia. Unpublished Ph.D. Thesis, University of Wales.

Garland D. (1997). The Development of Criminology in Britain, In Oxford Hand Book of Criminology, Oxford Press, Clarendon.

Magill, D.(2001) At Last: A Rehabilitation Program that Works. Speakers Bureau Maharishi University of Management, html, text, http: //.www.mum.edu.

Scott, J. (1995). Sociological Theory: contemporary Debates. London: Edward Elgar Publishing Limited.

Tripodi, T. (1983). Evaluative Research for Social Workers. Englewood Cliffs, Prentice Hall In c.

Zghal, A. (1981). Youth in the 1980 Unesco Press, 1981 Switzerland.

التوصيـــات

١ ـ دعوة الجامعات ومراكز البحوث الاجتماعية والأمنية إلى إجراء المزيد من الدراسات والبحوث الميدانية في مجال الفئات تحت الخطورة وتطوير منهجية البحث في هذا الميدان .

٢ ـ إيجاد آليات للقياس تمكن من الكشف مبكراً عن الأفراد والفئات المندرجة تحت حالات الخطورة .

٣ ـ دعوة مؤسسات التربية والتعليم للاستعانة بالخبراء والمتخصصين لكيفية التعامل السليم مع أفراد الفئات تحت الخطورة .

٤ ـ تصميم برامج وقائية وعلاجية وقياس فاعليتها وتبادل هذه البرامج بين المؤسسات العربية المعنية .

٥ ـ الدعوة إلى إشراك المؤسسات والجمعيات الأهلية في العمليات الوقائية للفئات تحت الخطورة .

٦ ـ تفعيل دور مؤسسات التعليم في ابراز عوامل الخطورة التي تواجهها هذه الفئات .

٧ ـ إعداد الكوادر العلمية المتخصصة وتأهيليها للتعامل مع الفئات تحت الهطورة .

٨ ـ إنشاء قاعدة بيانات علمية لرصد هذه الظاهرة في المجتمع العربي .

٩ ـ دعوة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية باعتبارها الجهاز العلمي لمجلس وزراء الداخلية العرب لاجراء دراسات ميدانية حول خصائص الفئات تحت الخطورة وتنفيذ دورات تدريبية متخصصة للعاملين في هذا المجال .